

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب

عين تموشنت



معهد العلوم الإقتصادية، التسيير وعلوم التجارية

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: تحليل وإستشراف

تحت عنوان:

أثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر  
في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1987-2018).

من إعداد الطالبة:

• بوسبيعات إبتسام.

• مكرتار قلوثة نادية.

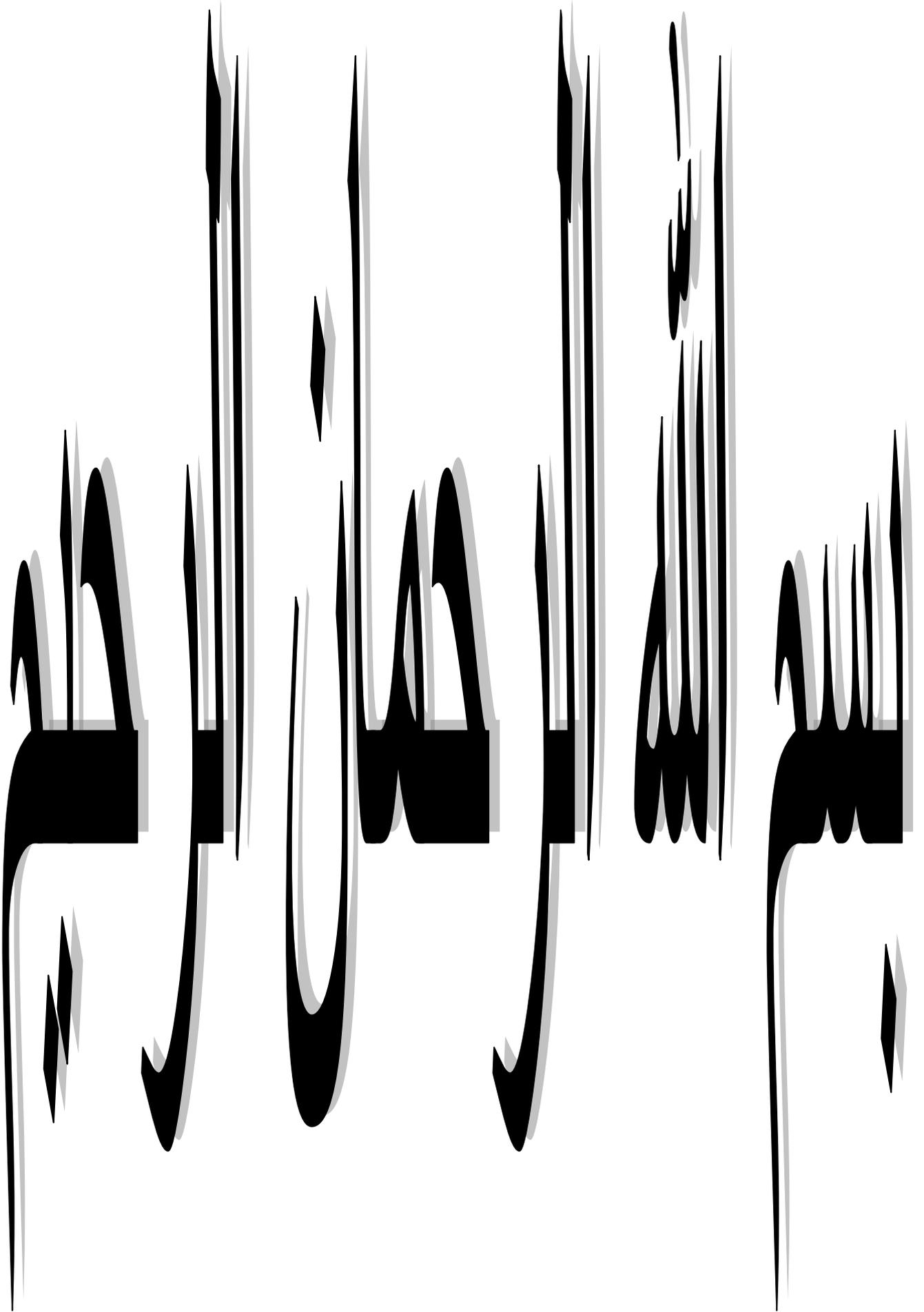
تحت إشراف الأستاذ :

زدون جمال

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة العلمية	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب	
رئيسا	أستاذ محاضر أ	أ.بن عامر عبد الكريم	11
مناقشا	أستاذ محاضر ب	أ.مطاهري كمال	11
مشرفا	أستاذ محاضر أ	أ. زدون جمال	11

السنة الجامعية: 2019/2020.



# الإهداء:

إلى أبي وأمي أطال الله في عمرهما  
إلى من تحمل معي عناء إعداد هذه المذكرة  
إلى إخوتي حفظهم الله  
وإلى كل الأحاب والأصدقاء  
أهدي لكم جميعا هذا العمل المتواضع.

# الإهداء:

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية  
إلى روح أبي الزكية الطاهرة  
إلى روح أمي العزيزة الغالية التي تعبت من أجلي  
إلى زوجي وأبنائي الأعزاء  
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع  
ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم

اللهم آمين يا رب العالمين

# الشكر والعرفان:

اللهم لك الحمد على نعمة العلم وعلى رعايتك وتوفيقك في أداء هذا العمل

فاللهم أنفعنا بما علمتنا وعلّمنا علماً ينفعنا وزدنا من فضلك

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الكريم "زدون جمال" على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة وحرصه على توجيهنا العلمي الصحيح

كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة

كما نشكر جميع الزملاء والمعارف الذين لم ييخلوا علينا بدعمهم وتشجيعهم

جزاكم الله خير جزاء.

# قائمة المحتويات

## قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
	الفهرس العام.
	قائمة الأشكال.
	قائمة الجداول.
	قائمة الملاحق.
أ	مقدمة عامة.
	الفصل الأول: مقارنة نظرية للإستثمار الأجنبي المباشر.
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر و النظريات المفسرة له.
3	المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.
8	المطلب الثاني: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه.
11	المطلب الثالث: النظرية التقليدية المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.
12	المطلب الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.
17	المبحث الثاني: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر ببعض متغيرات الإقتصاد الكلي.
17	المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالإستثمار الأجنبي المباشر.
19	المطلب الثاني: التضخم والنتاج المحلي الإجمالي وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر.
21	المطلب الثالث: النمو الإقتصادي وعلاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر.
22	المطلب الرابع: الضريبة وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر.
23	خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.
25	تمهيد.
26	دراسات وطنية.
29	دراسات عربية.
32	خلاصة الفصل.
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
34	تمهيد.
35	المبحث الأول: دراسة تحليلية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
35	المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والهيئات المكلفة بتربيته.

40	المطلب الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في التنمية الإقتصادية.
43	المطلب الثالث: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
47	المطلب الرابع: مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر.
49	المبحث الثاني: دراسة قياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
49	المطلب الأول: تقديم وتعريف متغيرات الدراسة.
50	المطلب الثاني: الأسلوب القياسي المتبع.
57	المطلب الثالث: تقدير النموذج.
59	المطلب الرابع: دراسة النموذج المقدر إحصائيا وإقتصاديا.
62	خلاصة الفصل.
63	خاتمة.
66	المراجع.
71	الملاحق.



## قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
5	الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي الغير مباشر.	1
39	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2018-2003.	2
41	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2017-2002.	3
42	موقع الإستثمار الأجنبي المباشر ضمن إجمالي الإستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2017-2002.	4
52	نتائج إختبار DF و PP عند المستوى.	5
53	نتائج إختبار DF و PP عند الفرق الأول.	6
55	نتائج معايير HQ و SC و AIC.	7
56	نتائج إتبار الأثر.	8
56	نتائج إختبار القيمة العظمى.	9

<b>57</b>	متغيرات النموذج إحصائياً.	<b>10</b>
<b>59</b>	معنوية المعالم.	<b>11</b>

# قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	مراحل حياة السلعة من منظور العلاقة بين الزمن والمبيعات.	1
42	أسباب معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	2
50	مخطط يوضح الطريقة المتبعة لدراسة المتغيرات.	3

# قائمة الملاحق

ملاحق

## قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
71	السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة.	1
72	إختبار إستقرارية المتغيرات في المستوى.	2
72	إختبار إستقرارية المتغيرات عند الفرق الأول.	3
73	تحديد فترات الإبطاء.	4
73	إختبار التكامل المشترك جوهانسن.	5
57	تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية.	6

مفصلة

## مقدمة:

شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي تراجعاً في حجم المساعدات الخارجية، وإنفجاراً في حركة الإقتراض الدولي بسبب أزمة المديونية عام 1982، مما أدى إلى زيادة مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل الدولي، تدعمت هذه المكانة أكثر من مطلع عقد التسعينات وذلك لتصاعد البعد الدولي للرأسمالية إلى المستوى الذي زالت عنده الحدود الجغرافية بين الدول، وتزايد درجة الإرتباط بين إقتصاديات الدول النامية، بإتجاهها لتقليص دور الدولة، وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير حركة التجارة ورأس المال. من منطلق التكيف مع مختلف التطورات، وإستجابة لقرارات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والتكتلات الإقتصادية، والشركات المتعددة الجنسيات، أدت هذه العوامل إلى تسهيل عمليات إتخاذ القرارات الإستثمارية في مختلف أنحاء العالم ولزيادة هائلة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر الجزائر من ضمن الدول العربية والنامية التي أقرت مع بداية عشرية التسعينات إصلاحات إقتصادية جسدت خبر وفاة النظام الإشتراكي، والإنتفاح على إقتصاد السوق للتكيف مع التحولات العالمية، من خلال الجهود المبذولة لإعادة تأسيس البنى الهيكلية وتحرير التجارة و الإلتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة النمو بينها وبين الدول المتقدمة، والسعي لخلق مناخ ملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع الإستثمارات المحلية، من خلال رسم إستراتيجية تنمية من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف تحقق بها تنمية مستدامة.

يأخذ الإستثمار مكانة هامة في الإقتصاد الجزائري ومن أجل إستقطاب الإستثمارات عملت الدولة على تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من خلال برامج الإستثمارات العمومية.

يعتبر الإستثمار أحد مكونات الإقتصاد الكلي، فهو عنصر ديناميكي مرتبط بالزمن وذو أهمية إقتصادية كبيرة، وأحد الظواهر الأكثر تعقيداً عند دراستها بالنظر للمتغيرات العديدة التي تحكمه كإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة.....إلخ.

## إشكالية الدراسة:

ومما سبق يمكننا عرض المشكلة في التساؤل الجوهرى التالي:

■ "ما هو أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟"

ومن هذا المنطلق، وفي ضوء ما تقدم نتبلور معالم إشكالية البحث حول التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهى أشكاله؟
- ما هو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما مدى تأثير متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي حول أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر؟

## فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى ثلاثة فرضيات:

- يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الأداء وتطوير الكفاءات الإنتاجية بالدول المضيفة.
- إن الإستثمار الأجنبي المباشر يتم تحديده عن طريق متغيرات إقتصادية وهي (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، سعر الصرف، التضخم، معدل الضريبة).
- توجد علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و التضخم.
- إن سياسة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، ومعدل التضخم وفقا للنموذج الخطي.

### أهداف الدراسة:

- التعرف على ملامح الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة
- التعرف على مفاهيم بعض متغيرات الإقتصاد الكلي.
- بناء نموذج قياسي وإبراز تأثير متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر.

### أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الموضوع من خلال الأهمية التي يشكلها الإستثمار الأجنبي المباشر، في تحقيق التنمية الإقتصادية وزيادة الإنتاج والإنتاجية، مما يؤدي لزيادة الدخل القومي، إضافة إلى أنه يتيح للدول الدخول للسوق العالمي وإنشاء علاقات أروومتوسطية...إلى غيرها من أهمية.

### أسباب إختيار الدراسة:

- معرفة طبيعة الإستثمار ومدى تأثير متغيرات الإقتصاد الكلي عليه.
- معرفة واقع الجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر.
- معرفة الإهتمام الزائد للدول النامية حول الإستثمار الأجنبي المباشر.

### المنهج المستخدم في الدراسة:

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، من خلال تقديم مقارنة نظرية للإستثمار الأجنبي المباشر، أما الجانب التطبيقي فتم الإعتماد على الطرق القياسية التحليلية لبناء نموذج يبين تأثير متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر بإستعمال برنامج Eviews.

### صعوبات الدراسة:

1. صعوبة إيجاد إحصائيات دقيقة وصحيحة من مختلف المصادر والمراجع.
2. عدم تجانس الإحصائيات المأخوذة من مختلف المصادر فيما بينها الأمر الذي إضطرنا إلى أخذها من مصدر واحد.
3. عدم تماثل بعض المؤثرات التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر من التحليل الذي قمنا به في أول فصل الذي لم نجد له تفسير في الجانب التطبيقي.

## الإطار الزمني والمكاني:

إنحصرت دراستنا في الفترة ما بين 1987 إلى 2018 في الجزائر.

## هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وإثرائه وتحليل الإشكالية المحددة بالبحث وتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة، تم تقسيم البحث إلى : مقدمة، ثلاثة فصول، خاتمة.

نتطرق في **الفصل الأول** من الدراسة للإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتحديد مفهومه، وأشكاله، ومختلف النظريات المفسرة له، إضافة الى علاقته مع بعض متغيرات الإقتصاد الكلي بعد التطرق إلى مفاهيمها.

وخصصنا **الفصل الثاني** للدراسات السابقة، من خلال طرح بعض الدراسات السابقة حول متغيرات الدراسة، وإبراز الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

أما **الفصل الثالث** خصصناه لدراسة واقع الإستثمار الأجنبي في الجزائر، من خلال التعرف على طبيعة المناخ الإستثماري في البلد، ثم التعرف على طبيعة الإقتصاد القياسي ومنهجيته وإختباراته في بناء نموذج قياسي، وفي الأخير سنحاول بناء نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة.

لينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج والتوصيات والإقتراحات.

# الفصل الأول

## تمهيد:

نقدم في هذا الفصل تحليل نظري لظاهرة الإستثمار الذي تلقى إهتمام كبير من قبل الباحثين الإقتصاديين لمساهمته في التطور والنمو الإقتصادي وتحقيق قيمة مضافة عالية في الدول التي تحظى بإستثمارات متعددة في شتى المجالات.

ولتوضيح ظاهرة الإستثمار، رأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول تطرقنا فيه لماهية الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال أربعة مطالب أولها مفاهيم حول الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، و في المطلب الثاني تحدثنا عن أهداف هذه الظاهرة ومزاياها، وفي المطلب الثالث تناولنا النظرية التقليدية المفسرة للظاهرة المدروسة، وفي آخر مطلب عرضنا مجموعة من النظريات الحديثة المفسرة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المبحث الثاني عرضنا علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر ببعض متغيرات الإقتصاد الكلي، حيث ضم أول مطلب مفاهيم حول سعر الصرف وسعر الفائدة وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر، والمطلب الثاني تناول مفهوم التضخم والنتاج المحلي الإجمالي وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر، وكما ضم المطلب الثالث مفهوم النمو الإقتصادي وعلاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر أيضاً، وأخيراً في آخر مطلب مفهوم الضريبة وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة معقدة الجوانب، نظرا للتعقيدات الناتجة عن إختلاف المعايير المحاسبية، والقانونية وكذلك الإحصائية بشأنها، إضافة إلى وجود عدد من النظريات المفسرة لتدفقاته من الدول المتقدمة عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية للبحث عن فرص إستثمارية خارج البلد الأم، لذلك سنسعى من خلال هذا المبحث إلى إزالة هذا التعقيد بتعريف الظاهرة بدقة، والتعريف بأشكالها، ومزاياها، وأهدافها، والتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

## المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

**1. تعريف الإستثمار الأجنبي (IE):** إن مصطلح الإستثمار الأجنبي يعد مصطلحا حديثا نسبيا، يرجع لعقد الستينات من القرن المنصرم، إلا أنه قديم بمفهومه. فقد تناوله الإقتصاديون الأوائل في القرن التاسع عشر بإسم حركة رأس المال أما بعد الحرب العالمية الأولى فكان يطلق عليه الإستثمار الدولي، أما الإستخدام الرسمي الدقيق لهذا المصطلح فقد بدأ بصورة فعلية عام 1968، حيث تم التمييز آنذاك بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي الغير مباشر.<sup>1</sup>

**2.1. الإستثمار الأجنبي الغير مباشر (IIE):** ويعرف أيضا بحواظ الأوراق المالية: " عبارة عن شراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف إقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين غير المباشرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر بالضرورة دورا مؤشرا في قرارات الشركة أو سياساتها الخاصة إذا كانت الشركة موجودة في بلد آخر.

كما يعرف هذا الإستثمار بالتقني أو التكنولوجي، فهو " عبارة عن إتفاقيات تعاقدية أو إرتباطات قصيرة الأجل بين شركة أجنبية و أخرى محلية يتم بمقتضى هذا الإرتباط نقل تكنولوجيات وحق المعرفة من الطرف الأول إلى الطرف الثاني دون إستثمارات مالية أو مادية من طرف الأول، كما يعرف أيضا أن المستثمر الأجنبي لا يكون ملكا لجزء أو لكل مشروع الإستثمار.<sup>2</sup>

**2.2. الإستثمار الأجنبي المباشر (IDE):** يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر، إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في الدولة المضيفة بشكل مباشر، من خلال العمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويشمل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الإستثمارات.

<sup>1</sup> عقيل كريم زغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص15.  
<sup>2</sup> هالة بوعون، تحليل وتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال فترة (2008-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص05.

وبحسب تعريف "الأونكتاد"، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار الذي يهدف إلى علاقات طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي في فرع قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتمي هذا المستثمر إلى جنسيتها.<sup>1</sup>

ويمكن عرض مجموعة تعاريف له من خلال الإقتصاديون العرب والأجانب وأيضاً الهيئات والمنظمات الدولية:

### 1.2.2. تعاريف الإقتصاديون العرب:

**حسب الدكتور فريد النجار:** " يقصد بالإستثمار الوافد المباشر، السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الإقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية المختلفة.

**وحسب الدكتور عبد السلام أبو حقف فإنه:** " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في المشروع. هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.<sup>2</sup>

### 2.2.2. تعاريف الإقتصاديون الأجانب:

**يرى Bernard Raymond على أنه:** " وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من الدول المضيفة إلى دول أخرى، خاصة في الحالة الإبتدائية عند إنشاء المؤسسة.

**كما يرى Bernard Hurgerier على أنه:** " قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير (توسيعه)، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو مساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير هذه المؤسسة.<sup>3</sup>

### 3.2.2. تعاريف هيئات ومنظمات دولية:

❖ **حسب البنك الدولي** فإن الإستثمار الأجنبي المباشر هو: " القصد في إمتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير في تسيير هذا الأصل.

❖ **أما صندوق النقد الدولي:** " فقد إعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر نوع من الإستثمارات الدولية وهو يعكس سعي كيان (عون إقتصادي) في الإقتصاد، إما للحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين

<sup>1</sup> أحمد أشرف هلال، دليل إجراءات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الرياض، 2013، ص17.

<sup>2</sup> عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2012، ص16.

<sup>3</sup> نفس المرجع ، ص17.

المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي)، بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها".

❖ أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: فإنها تتبنى تعريفين للإستثمار الأجنبي المباشر.

**الأول:** " تعتبره حركة لرؤوس الأموال الدولية، وهو ذلك الإستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع.....
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل (إمتلاك نسبة لا تقل عن 10% من رأس مالها).
- إقتراض طويل المدى (أكثر من 5 سنوات).

**الثاني:** " فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لأن عملية قياس حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن تتم دون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد ومرجعي للدول الأعضاء، ويشمل في كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عامة أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للإستثمار الأجنبي، ويعني كذلك كل فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات إستثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي.<sup>1</sup>

**الجدول رقم (1-1): يوضح الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي الغير مباشر.**

الإستثمار الأجنبي المباشر	الإستثمار الأجنبي الغير مباشر
إستثمار طويل الأجل	إستثمار قصير الأجل
يهدف للحصول على الربح	يهدف إلى تحقيق المضاربة
ينطوي على إكتساب حق الرقابة	لا ينطوي على إكتساب حق الرقابة
إمتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	شراء أسهم وسندات
مسؤول عن الخسائر والأرباح والمخاطرة	لا يتحمل الخسائر والأرباح والمخاطرة
له الحق في إدارة المؤسسة	ليس له الحق في الإدارة
يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
يساعد على تطوير الإقتصاد العالمي.	يساعد على تطوير الإقتصاد العالمي.

**المصدر:** من إعداد الطالبتين.

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، المرجع السابق، ص19.

## 2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عددا من الأشكال، وللتمييز بينها نأخذ عددا من المعايير كما يلي:

### 1.2. حسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي:

نميز حسب هذا المعيار الأشكال التالية:

**1.1.2. الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية إلى إستغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام الموجودة لدى الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز، ويشجع هذا النوع من الإستثمارات زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من مدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الإستهلاكية، وتسعى الدول النامية من خلال هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال ثرواتها الطبيعية والإستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة، في حين تسعى هذه الأخيرة إلى السيطرة على مصادر الطاقة ومدخلات الإنتاج، وضمان الإمدادات إلى الدولة الأم.<sup>1</sup>

**2.1.2. الإستثمار الباحث عن الأسواق:** ساد هذا النوع من الإستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، يهدف إلى تجاوز القيود المفروضة في البلد المضيف على الواردات، وتقادي تكلفة النقل المرتفعة إلى الدول المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

ومن شأن هذا النوع من الإستثمار أن يساهم في إرتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة تراكم رأس المال فيها، كما أن له أثارا توسيعية على التجارة في مجالي الإنتاج والإستهلاك، من خلال زيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار.

**3.1.2. الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يهدف المستثمر الأجنبي من ورائه إلى الإستفادة من الفوارق النسبية في تكاليف الإنتاج بين الدول، منها تكلفة العمل، فقد دفع إرتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض شركاتها إلى الإستثمار في العديد من الدول النامية، ويعتبر عامل إنخفاض تكاليف العمالة حافزا قويا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الدول المضيفة خاصة إذا كانت هذه العمالة مدربة وماهرة.<sup>2</sup>

## 2.2. حسب معيار الملكية:

نميز حسب هذا المعيار الأشكال التالية:

**1.2.2. الإستثمار المشترك:** هو الإستثمار الذي يشترك فيه طرفين أو أكثر من دولتين أو أكثر، ويأخذ طرفي (أطراف) الإستثمار مختلف الأشكال القانونية (فرد، شركة خاصة، شركة عامة،

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، المرجع السابق، ص21.  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص22.

حكومة)، وقد نشأ هذا النوع من الإستثمار كـ فعل للشركة الوطنية والإستقلالية التي سادت في الدول النامية بعد حصولها على الإستقلال، وينطوي هذا النوع من الإستثمار على الجوانب التالية:

- شراء جهة أجنبية حصة من شركة محلية، وهو ما يؤدي تحويلها لمشروع مشترك.
- مشاركة جهة محلية في شركة أجنبية تعمل داخل الإقتصاد المضيف بالشكل الذي يحولها إلى مشروع مشترك.
- تأميم حصة من الشركات الأجنبية التي تعمل داخل الإقتصاد المضيف.
- ليس بالضرورة أن تكون مساهمة المستثمر الأجنبي أو المحلي بحصة من رأس المال، إذ قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، والعمل أو التكنولوجيا، أو قد تأخذ شكل معلومات أو المعرفة التسويقية.
- الإتفاق الطويل الأجل بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

وفي كل هذه الحالات، يتمتع كل طرف بسلطة كافية للإشراف والرقابة، والمشاركة في إتخاذ كل القرارات الفعلية.<sup>1</sup>

**2.2.2. الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** على عكس مشاريع الإستثمار المشترك، فإن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تتيح له الإفراد والإستقلال بقرارات التسيير والإدارة عن أي طرف في الدول المضيفة، ويتجسد هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات المتعددة الجنسيات، أو بشراء شركات محلية بالكامل من الدول المضيفة، ويعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة، خوفا من التبعية السياسية والإقتصادية الناتجة عن إحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواقها.

لكن الدلائل العلمية تشير إلى إنتشار هذا النوع من الإستثمارات في الدول النامية وإستخدامها كوسيلة لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، إذ لهذا النوع من الإستثمارات مزايا متعددة، حيث تميل مثل هذه المشروعات إلى الكبر والفخامة في الحجم، وبالتالي المساهمة الفعالة في إشباع حاجة السوق المحلي وإيجاد فائض التصدير، مما يترتب عليه تحسن رصيد ميزان المدفوعات، والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في بعض فروع الإقتصاد المرتبطة بهذا الإستثمارات، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ويمكن للدول النامية أن تعمل على تعظيم هذه المزايا والتقليل من المخاطر المتعلقة بالإحتكار والتبعية الإقتصادية والسياسية، يوضع عدد من الضوابط والنظم، التي تعمل على توجيه وتخطيط وتنظيم هذا النوع من الإستثمارات وفقا لأولويتها.<sup>2</sup>

ويضيف بعض الإقتصاديين أمثال الدكتور عبد السلام أبو حقف أشكالا أخرى لم تدرج تحت معيار محدد وتتمثل في:

**1. مشروعات أو عمليات التجميع:** تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 23، 24، 25.

نهائياً، كما يقدم له الخبرة والمعرفة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة.... إلخ، والتجهيزات الرأس مالية في مقابل عائد مادي متفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، مع التأكيد على المشاركة الفعلية للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع وتسييره.

**2. الإستثمار في المناطق الحرة:** يمكن أن تعرف على أنها عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم يخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية للدولة أو بجوارها، أو في أقاليم أخرى من الدولة، وتعزل عن بقية أجزائها أي يجري تنظيم الأنشطة الإستثمارية فيها بقواعد قانونية وإقتصادية خاصة.

وبشكل عام تتشابه الأهداف المرجوة من إنشاء مناطق حرة، والتي أهمها:

- جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستفادة من المزايا التي تتيحها، ويعتبر من أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلالها.
- تستخدم هذه المناطق كأداة تساعد في دمج الإقتصاد الوطني في منظومة الإقتصاد العالمي، وبالتالي مواكبة مختلف التطورات.
- توفير فرص عمل تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توظيف الأيدي العاملة الوطنية وتكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة.
- تعزيز الروابط الأمامية للإقتصاد المحلي من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه.**

### 1. أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن القول أن هناك أهداف متباينة للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بفعل تباين الأطراف المشاركة فيه حيث نجد هناك مستثمر أجنبي عادة ما يكون قويا إقتصاديا ويملك التكنولوجيا والخبرة التي يملك المستضيف له، حيث هذا الأخير يكون عادة بأمس الحاجة إلى هذه التكنولوجيا وبالتالي من تباين ما يملكه الطرفين يكون كل واحد منها يطمح إلى ما عند الآخر ولهذا يمكن تباين الأهداف فيما يلي:

**1.1. أهداف المستثمر الأجنبي:** تنحصر عادة في تعظيم الربح وإيجاد طرق أخرى له، لكن هناك أهداف فرعية لتحقيق هذا الهدف الرئيسي نذكر منها:

- البحث عن التمتع والتمركز بالقرب من المواد الخام أو المواد الأولية، في الدول المستثمر فيها لأجل إستخدامها في صناعته.
- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات) وذلك من خلال: المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتوزيع في مجالات الإستثمار لكي

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، المرجع السابق، ص 26-27.

- لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم زيادة الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنيه الخسارة.
- تعمل الإستثمارات الأجنبية على ربط الأقطار النامية بإقتصاديات الأقطار المتقدمة الصناعية الكبرى، الأمر الذي يمكن هذه الأخيرة من ممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية لتحقيق مطالبها.
- الإحتكار هو هدف المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات.
- الإستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمرة فيها.
- قتل المنافسة قبل إنتقالها وذلك بوضع شركات في أكثر تكنولوجيا متطورة.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها الشركة الأجنبية، إذ كلما تعددت الدول المستقطبة لهذه الشركة قلت المخاطر.
- الإستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، ذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.
- البحث عن وسائل وسبل لإختراق الأسواق الدولية، فأغلب أسواق دول موطن المستثمرين الأجانب تشبعت بمنتجات هذه الشركات، فأصبح لزاما عليها إيجاد أسواق جديدة لتصرف فائض إنتاجها وبدون هذه الأسواق ستحكم على نفسها بالزوال.
- الإستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة وأجور العمال مرتفعة مما يجعل هذه الشركة تفضل الإستقرار في البلدان المضيفة لهذه الإستثمارات.<sup>1</sup>

## 2.1. أهداف الدول المستضيفة: يمكن حصر أهداف الدول المستضيفة من إستقبال الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- تطوير القاعدة الإقتصادية عامة والقاعدة الصناعية خاصة جراء إستقبال التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة من البلدان القوية إقتصاديا.
- تحقيق التكامل الإقتصادي من خلال خلق علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات.
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- التقليل من البطالة ولو نسبيا.
- الإستفادة من حصيلة الضرائب بسبب زيادة النشاط ولو أن هذا عادة لا يتم الحصول عليه لتوجه المستثمر الأجنبي إلى الدول التي تفرض ضريبة أقل وفي بعض الأحيان معدومة وبالتالي حتى ولو يكون هناك عائد يكون عائد صغير.
- تغيير البنيان أو الهيكل الإقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات إقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الإقتصادي.

<sup>1</sup> كاكي عبد الكريم، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص55.

أن الإستثمار الأجنبي المباشر يساعد كلا الطرفين على تحقيقه أهدافه وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للإستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر.<sup>1</sup>

## 2. مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من المزايا نذكر منها:

- للشركات الأجنبية دور كبير في تدريب العمالة المحلية التي يكون لها النصيب الأكبر في الحصول على فرصة عمل في هذه الشركة، وسيتولى هؤلاء العمال بدورهم مهمة نقل مهاراتهم إلى الشركات ورغم أن هذه الشركات تستخدم تكنولوجيا علمية حديثة في عملها وأساليب إنتاجها إلا أنها توفر العديد من الفرص للشباب.
- يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر على إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز للتكنولوجيا والبحث العلمي في الإنتاج، ورغم أن هذه الشركات تستخدم التكنولوجيا الحديثة في مصانعها في بلادها إلا أنها بالضرورة سوف تنتقل هذه التكنولوجيا إلى مقر المصانع الجديدة في الدول المضيفة لإستثماراتهم.
- تساهم الشركات الأجنبية بتوفير إحتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات والمساعدات التكتيكية بشروط ميسرة، ما يتيح للأخيرة فرصة إنتاج السلع بالمواسفات العالمية وقابلية الوصول إلى الأسواق الخارجية وفتح خطوط إنتاجية جديدة في هذه المصانع، مما يتيح زيادة الإنتاجية لهذه المصانع مما يفتح الباب أمام فرص عمل الشباب.
- قيام المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، قد يدفع الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات المحلية على إكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية، ويؤخذ على هذه الميزة أن الشركات الأجنبية غالباً ما تعمل في مثل هذه الأحوال في الإستيلاء على الشركات المحلية التي تشكل منافساً لها في السوق المحلي بهدف تعزيز وضعها الإحتكاري.
- يساهم الإستثمار الأجنبي في تعويض نقص المدخرات المحلية كما أن هناك إمكانية أن تساهم هذه الإستثمارات في علاج الإختلالات الهيكلية، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية، ويؤخذ على هذه الميزة أن الشركات الأجنبية قد لا توجه إستثماراتها إلى القطاعات السلعية والحيوية التي تساهم في معالجة الإختلالات الهيكلية، بل أنها غالباً ما تعمق الإختلالات الهيكلية وتفقد إلى قيام إقتصاد مزدوج يجعل الإقتصاد الوطني ينشطر إلى قطاعين، أحدهما متقدم نسبياً -إنتاجياً وتكنولوجياً- تمثله فروع الشركات الأجنبية، والآخر بسيط -إنتاجياً وتكنولوجياً- تمثله فروع الشركات الوطنية.
- الإستثمار الأجنبي مصدر مهم للضرائب التي تحصل عليها الدول من الشركات الأجنبية مما يسبب إسهاماً إيجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول.<sup>2</sup>

## المطلب الثالث: النظرية التقليدية المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> تشام فاروق، مقال بعنوان الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الإقتصادية، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري، جامعة السانبا وهران، <http://etidiantdz.net/vb/showthread.php?t19937>، ص199.

<sup>2</sup> أحمد أشرف هلال، دليل إجراءات الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص17، 18، 19.

النظرية التقليدية لم تعط الإستثمار الأجنبي المباشر كثيرا من الأهمية بسبب أهمية التجارة بين الدول التي جعلت إنتقال رأس المال بين الدول أمرا لا ضرورة له. في النصف الثاني من القرن المنصرم بدأت الآراء إزاء الإستثمار الأجنبي المباشر تتغير وأصبح حجم الإستثمار الأجنبي المباشر مساو في الأهمية للإستثمار الأجنبي الغير مباشر، لذلك تتطلب هذه الظاهرة تفسيراً لفهم مسبباتها وآثارها.

تعتبر النظرية التقليدية أن الفوارق في الموارد الطبيعية للدول والفوارق في تكلفة الإنتاج هي أهم الأسباب التي تؤدي إلى التخصص ومن ثم تؤدي إلى التجارة والإستثمار بين الدول.

من أهم فرضيات هذه النظرية هي أن عنصر رأس المال والعمل يستطيعان أن يحل أحدهما مكان الآخر، عندما تكون تكلفة رأس المال عالية تستخدم منه أقل ما يمكن ونستعيز عن ذلك بإستخدام المزيد من الموارد البشرية والعكس بالعكس إذا ما كانت الأجور عالية، ونظرا للتجارة الخارجية، أي الحركة عبر الحدود، فيمكن القول أنه عندما يكون للمنشأة فائض في رأس المال فإنها إما أن تستورد عمالا أو تصدر رأس المال للبلد الذي فيه شح في رأس المال،<sup>1</sup> وبمأن التنقل من دولة إلى أخرى في إطار التجارة الدولية يكون أسهل لرأس المال منه للعمال، فسوف يؤدي وجود فائض في رأس المال ليس إلى إستيراد عماله خارجية وإنما سوف يؤدي ذلك إلى تصدير هذا الفائض من رأس المال إلى البلد التي بها نقص.

وترى النظرية الكلاسيكية أن المحرك الرئيسي لنقل رأس المال هو فرق العائد على رأس المال، حيث يكون في الدولة التي فيها العجز في رأس المال منخفضا نسبيا، ولذلك تحدث حركة في رأس المال من بلد الفائض إلى بلد العجز سعيا عن العائد الأعلى حيث تستمر هذه العملية إلى أن يتساوى العائد على رأس المال في الدولتين (قانون السعر الواحد)، إذا وحسب هذه النظرية، تبدأ حركة رأس المال وتنتهي تلقائيا عند مستوى العائد على رأس المال في الدولتين.

### عيوب وانتقادات ضد النظرية التقليدية:

ركزت هذه النظرية في تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية المباشرة من خلال إختلاف معدلات العائد على رأس المال. هذه النظرية كانت كافية لتفسير التجارة الخارجية في وقت كان فيه الإستثمار الخارجي هو إستثمارا مباشرا، لذلك يكمن ضعف هذه النظرية في عدم القدرة على تفسير وتعليل قيام الإستثمار الأجنبي الغير مباشر الذي هو مجرد إستثمار في محفظة إستثمارية تحتوي على أسهم وأوراق مالية أو مستندات وقروض، حيث يتم شراء هذه السلع المالية وبيعها مثلها مثل باقي السلع والخدمات، حيث أن الدافع الرئيسي للإستثمار الغير مباشر هو الربح وليس السيطرة على الشركة وبذلك يكون غالبا قصير الأمد.

<sup>1</sup> عبد الرحيم فؤاد فارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013، ص157.

من نقاط ضعف هذه النظرية أيضا، هو أنها ركزت على الإستثمار الخارجي هو إنتقال لرأس المال بينما في الواقع (في حالة الإستثمار الأجنبي المباشر)، سوف يتم نقل رأس المال وعناصر إنتاجية أخرى مثل التكنولوجيا، الطاقم الإداري، والمعرفة الخاصة.<sup>1</sup>

كذلك الأمر يعتبر الإختلاف في عوائد رأس المال هو المحرك الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، حيث ينتقل رأس المال من الدولة التي فيها فائض برأس المال (عائد ضئيل)، إلى الدولة التي بها عجز في رأس المال (عائد مرتفع)، أي أن الإستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يسير فقط في إتجاه واحد وهو تدفق رأس المال بإتجاه الدولة التي بها عجز برأس المال.

فكيف لهذه النظرية أن نفسر وجود إستثمار أجنبي مباشر متبادل بين الدولة الأوروبية، ففي هذه الحالة أين هي الدولة التي فيها العجز؟ وأيهما الفائض برأس المال؟ واقع الحال هو أن رأس المال يتحرك حيث الفرصة الإستثمارية المجزية.

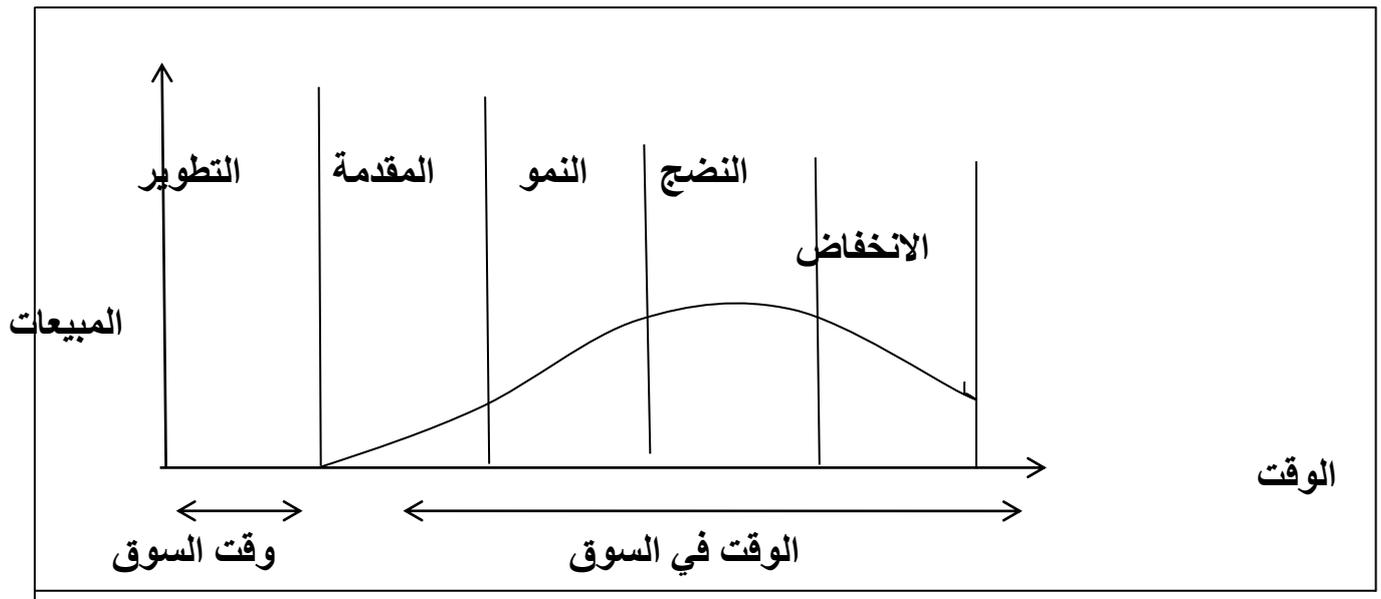
نظرا لعجز النظرية التقليدية في تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، ظهرت مجموعة من النظريات الحديثة لسد فجوة النظرية، من خلال إبراز دور الشركات المتعددة الجنسية، هي نقطة رئيسية بنت عليها معظم النظريات أفكارها.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

### 1. نظرية دورة حياة السلعة:

تركز هذه النظرية على أن السلع تمر بعدة مراحل خلال حياتها، حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بهذه المرحلة والأوضاع التي يمر بها التسويق والإدارات والأرباح بشكل عام.<sup>2</sup>

الشكل البياني رقم (1-1): يوضح مراحل حياة السلعة من منظور العلاقة بين الزمن والمبيعات.



<sup>1</sup> عبد الرحيم فؤاد فارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، المرجع السابق، ص 158، 159.

المصدر: عبد الرحيم فارس، فراس أكرم الرفاعي، المرجع السابق، ص160.

### 1.1. المرحلة الأولى: البحث والإبداع والتطوير.

في هذه المرحلة تكون مراحل البحث والتطوير قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، وأفرزت منتج إبداعي جديد جاهز للتسويق، في هذه المرحلة يكون هناك تكاليف باهظة نسبيا ولا يكون هناك إيرادات.

### 2.1. المرحلة الثانية: طرح السلعة في السوق المحلي (المقدمة).

في هذه المرحلة يتم إدخال السلعة إلى السوق المحلي لأول مرة، حيث تكون السلعة أقرب مما يكون لإبتكار جديد. تطوير وصناعة هذه السلعة في المرحلة الأولى يكون على الأغلب في الدولة الأم لضمان تخفيض مخاطر الفشل قدر الإمكان، كذلك تحتاج الشركة المصنعة لهذه السلعة لإتصال مركز بينها وبين الزبائن الجدد لكون السلعة لها صفة إبتكارية وليس لها تاريخ مدون يستفاد منه، كذلك وبمأن سعر السلعة مرتفع نسبيا في المرحلة الأولى ليس بالعامل الرئيسي عند الزبائن لأخذ قرار الشراء، لذلك لا تؤثر تكاليف الإنتاج المرتفعة لهذه السلعة الجديدة على سياسة الشركة، وبذلك يكون الإستثمار الأجنبي المباشر ليس له موضوعا مهما للشركة المصنعة، في هذه المرحلة تكون التكاليف أكبر (البحث والتطوير والدعاية والإعلان) من الإيرادات (السلعة الغير معروضة وسعرها المرتفع نسبيا)، وبذلك تكون الأرباح إن وجدت ضئيلة جدا.<sup>1</sup>

### 3.1. المرحلة الثالثة: النمو والتوسع والتصدير.

بعد النجاح داخليا وإزالة العوائق الفنية وزيادة الإنتاج وكذلك إرتفاع درجة معرفة العالم الخارجي عن تلك السلعة وإرتفاع الطلب عليها، تأتي المرحلة الثالثة حيث ترتفع أرباح الشركة.

الشركة المصدرة والمالكة للسلعة الجديدة تملك تكنولوجيا جديدة لا تمتلكها الشركات الأجنبية، في البداية تبدأ الشركة بالتصدير إلى الدول الفنية نسبيا لأن سعر السلعة المبتكرة مازال مرتفعا، مع زيادة الإنتاج شيئا فشيئا تبدأ الشركة بتطوير الإنتاج وبدأ آليات الإنتاج الكبيرة (وفرات الحجم)، وإستخدام خطوط الإنتاج وتصبح العملية الإنتاجية أقرب للنمطية، وبذلك تكون الشركة بحاجة إلى عمال أقل مهارة، مع زيادة الإنتاج وتحقيق وفرات الإنتاج ينخفض سعر السلعة ويصبح بالإمكان التصدير للدول ذات القدرة الشرائية المنخفضة نسبيا.

### 4.1. المرحلة الرابعة: النضوج والإستثمار الخارجي.

في هذه المرحلة تكون السلعة قد وصلت إلى درجة من النضوج التي تسمح لها بتحصيل إيرادات عالية في السوق المحلي، كذلك الأمر يزيد الطلب الأجنبي على السلعة بإستمرار في هذه المرحلة وتكون أساليب الإنتاج قد وصلت إلى درجة عالية من النمطية.

في هذه المرحلة وعلى عكس ما عليه في المرحلة الثالثة فتشكل التكاليف العامة العامل الرئيسي للتفكير في الإنتقال والإستثمار بالخارج، نقطة الإنتقال من مرحلة التصدير (المرحلة الثالثة) إلى

<sup>1</sup> عبد الرحيم فارس، فراس أكرم الرفاعي، المرجع السابق، ص160، 161.

مرحلة الإستثمار الأجنبي والسبب الرئيسي لقيام الشركة بالإستثمار هو حماية السوق الذي خلقته أو عدم قدرتها على المنافسة بفعل فرض الضرائب على الواردات من قبل الدول المستوردة إلى غيرها من أسباب<sup>1</sup>.

يمكن القول أن هذه النظرية قد ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا وفهمنا لأسباب حدوث ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها نظرية ديناميكية أو متحركة من حيث تعاملها مع المتغيرات عبر الزمن.

## 2. النظرية السلوكية.

يحاول Aharoni في نظريته أن يفسر عدم قيام الشركات بإستثمارات أجنبية مباشرة رغم التوقعات النوعية الكبير من جراء تلك الإستثمارات، بنى Aharoni أفكاره مستندا على نظرية سلوك الشركات (Herbert simon/Richard)، التي تقول أن قرار الدخول في الإستثمار الأجنبي المباشر لا يعتمد على شخص واحد فقط وسلوكه الوحيد، وإنما تكون نتيجة عملية دمج سلوك عدد كبير من المجموعات مثل: أصحاب المال، أرباب العمل، البنوك المقرضة، الموردين والزبائن.

وبناء على ذلك قام Perlitz بتفسير عملية الدخول في الإستثمار الأجنبي المباشر وأخذ القرار بالدخول الذي يمر بعدة مراحل تتطلب نقاشات وتحاليل وقرارات أكثر من جهة:

- المرحلة الأولى: الموافقة المبدئية على دخول الإستثمار الأجنبي المباشر.
  - المرحلة الثانية: تقييم هذا القرار من كل النواحي (الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية، الثقافية).
  - المرحلة الثالثة: هي مرحلة البدء الفعلي للإستثمار الخارجي الأجنبي.
  - المرحلة الرابعة: هي مرحلة التقييم الثانية، في هذه المرحلة يتم تقييم وتحليل الإستثمار الفعلي حيث تكون الشركة المستثمرة قد حصلت على معلومات كافية لتقييم هذا الإستثمار<sup>2</sup>.
3. النظرية الشمولية:

تحتوي هذه النظرية على ثلاث نظريات مجتمعة:

- النظرية الإحتكارية.
- نظرية الإستيعاب (الداخلي).
- نظرية المكان.

1.3. نظرية الإحتكار: بناء على أساس إمتلاك الشركة مكانة أو ميزة تمكنها من الإستثمار في الخارج، تحاول نظريتان (نظرية الإستثمار ونظرية الشركة الأولى في الميدان) شرح وتحليل الدخول في الإستثمار الأجنبي من خلال العامل الإحتكاري.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص161، 165.

**1.1.3. نظرية الإستثمار:** تزعم هذه النظرية أن الدافع الأساسي للإستثمار في الخارج هو القوة الإحتكارية، هذه النظرية تفترض أن العمل في بيئة خارجية غريبة هو شيء مكلف وله عوائق كثيرة، للتغلب على هذه العوائق ولتخفيض التكاليف يجب على الشركة أن تمتلك وأن تستأثر بميزة قوية من نوع ما مثل: تقنية جديدة غير معروفة، إدارة شبكة مقتدرة، سلعة أو خدمة جديدة، حيث تتمكن بذلك من أن تخلق عوائد تعوضها عن التكاليف الزائدة الناجمة عن العمل في البلد المضيف، وذلك حسب هذه النظرية، فإنه من الضروري أن يكون لدى الشركة المستثمرة ميزة في السوق الخارجي غير متاحة للشركات العاملة في الأراضي الأخرى.<sup>1</sup> وهكذا يرى Kedeleberger/Humer أن هناك العديد من العوائق والسلبيات التي تواجه المستثمرين الأجانب بالمقارنة مع الشركات المحلية مثل: المعرفة والمعلومات الضئيلة نسبيا عند الدول المضيفة، وإرتفاع تكاليف الحصول على تلك المعلومات. لهذا السبب يجب إتخاذ القرار بالإستثمار في خارج حدود الدولة فقط عندما يكون للشركة الأجنبية نوع من الإيجابيات وملكيات خاصة مقارنة مع الشركات المحلية. أمثلة على تلك الإيجابيات أو الملكييات يمكن ذكر: براءة الإختراع، معرفة إدارية خاصة هذه الظاهرة (شركة تمتلك ميزة مقابل الشركات الوطنية)، هي الأكثر مشاهدة في الدول حيث أن معظم الشركات الدولية تستثمر في حالة إمتلاكها لشيء ما يؤهلها بأن تكون في وضع تنافسي قوي، فعندما تبتكر شركة ما سلعة معينة تعمل هذه الشركة بجهد لتحسين أسلوب إنتاج تلك السلعة مما يمنحها قدرات فنية وتقنية غير متاحة للآخرين حيث يمكنها ذلك من تخفيض التكلفة للإنتاج به إلى درجة تمنحها ميزة معينة تؤهلها بأن تملك قدرة تنافسية وإنتاج عالية.

**2.1.3. نظرية الشركة الأولى في الميدان:** تبدأ الشركة الإبتكارية في السوق المحلية بمنتج جديد ثم تحسن إنتاجها حتى تصبح لديها قدرات فنية غير متاحة للآخرين في السوق المحلية، الشيء الذي يمنحها ميزة تنافسية تستطيع من خلالها الحصول على حصة كبيرة من السوق، من الممكن في الأسواق التنافسية أن تتمكن شركات أخرى من التحول إلى السوق والمنافسة، لكن وبسبب القدرات الفنية وغيرها من قدرات الشركة الإبتكارية تكون قد جمعت معلومات وخبرات وسمعة في السوق وكذلك إستحوذت على ولاء الكثير من الزبائن الأمر الذي يجعلها ومن الرغم من المنافسين قادرة على جني الأرباح وتثبيت وضعها بالسوق، مما يجعل تهديد وضعها أمرا صعبا (في السوق المحلية أولا)، بعد الثبات في السوق المحلي، يأتي التفكير في السوق الخارجي كتطور طبيعي أي أن السيطرة والزيادة في السوق المحلي أدت إلى التفكير في الإستثمار في الأسواق المجاورة والعالمية وهذه السيطرة مصدرها الأساسي البداية المبتكرة في السوق المحلي وسبق الآخرين في الميدان.

**2.3. نظرية الإستيعاب الداخلي:** هذه النظرية تأخذ تكلفة المعاملات بعين الإعتبار وتبني عليها تكلفة المعاملات التجارية التي تحدث بسبب تطبيق فكرة معينة عمليا بالسوق. المعاملات التجارية الدولية يمكن أن تأخذ طريقها من خلال السوق بشكل ترخيص عمل أو تصدير أو من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر، في حالة أن الشراكة تستطيع تخفيض تكلفة هذه المعاملات الخارجية، يكون لهذه الشركة ميزة أو إيجابيات بالتجارة أو الإستثمار الدولي. المقصود بقيمة الإستيعاب هو

أن الشركة تستطيع إستيعاب التكاليف وتخفيضها داخليا، بمعنى من خلال قوتها وكفاءتها الذاتية وليس من خلال السوق، الذي يدفع بالركة للإستثمار الخارجي والإستفادة من تلك الميزة.

**3.3. نظرية المكان:** هذه النظرية تركز على المزايا التي يمكن لمكان ما (دولة) أن يقدمها للمستثمرين فيه، من تلك المزايا دعم الحكومة للشركات الأجنبية المستثمرة، بنيتها التحتية متطورة، مستوى علمي متقدم، قوة شرائية مرتفعة، نسبة نمو كبيرة بالسوق، قرب العناصر الإنتاجية والمواد الخام، القرب لمواصلات مهمة كالميناء أو ميزة ضريبية، هذه الميزات تعتبر عناصر مهمة لأخذ قرار الدخول بالإستثمارات الدولية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر ببعض متغيرات الإقتصاد الكلي.

هناك عوامل تؤثر بشكل كبير على الإستثمار كقرار المستثمر والبيئة المحيطة ومدى مساهمتها في إنجاز هذا المشروع بمشروع الإستثمار والقدرة الإدارية والمالية والتكنولوجية وإستقرار البيئة الإقتصادية تؤدي لزيادة ثقة المستثمر الأجنبي. فالمتغيرات الإقتصادية لها تأثير كبير في زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة كارتفاع النمو الإقتصادي وإنخفاض معدل البطالة وتحديد السياسة الضريبية وإستقرار سعر الصرف.

سنتناول في هذا المبحث أهم متغيرات الإقتصاد الكلي المؤثرة على الإستثمار الأجنبي المباشر وخاصة قرارات المستثمر.

#### المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بالإستثمار الأجنبي المباشر.

**1. مفهوم سعر الصرف:** يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عمليتين مختلفتين)، وهو ما يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات الأخرى، وهو يربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

#### 1.1. أشكال وأنواع سعر الصرف: عادة يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف أهمها:

**1.1.1. سعر الصرف الإسمي الرسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق العرض في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، وسعر الصرف الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

**2.1.1. سعر الصرف الإسمي الموازي:** هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

<sup>1</sup>نفس المرجع ، ص166، 167.

**3.1.1. سعر الصرف الحقيقي:** وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.<sup>1</sup>

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر يمكننا كتابة:

$$(Pus/pdz) TCR = TCN.$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الإسمي.

Pus: مؤشر الاسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

Pdz: مؤشر الأسعار في الجزائر.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار كلما إنخفضت القدرة التنافسية للجزائر، والعكس صحيح.

**2.1. علاقة سعر الصرف بالإستثمار الأجنبي المباشر:** إن أسعار الصرف الحقيقية هي أسعار البضائع الأجنبية بالعملة المحلية، وهذا ما يساوي أسعار الصرف الإسمية مقرونة بسعر البضائع المستوردة بالعملة الأجنبية، والتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية، وهذا ما يشير إلى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الأجنبية، فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية وتصبح المنتجات المحلية أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية، وهذا ما يؤدي لزيادة الطلب عليها وبالتالي إرتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت أرخص في الأسواق الأجنبية وتخفيض إستيراداتها التي أصبحت أغلى في الأسواق المحلية، هذا ما يحفز الإستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس عندما تنخفض أسعار الصرف الحقيقية، فإن العملة المحلية ترتفع قيمتها وتصبح المنتجات المحلية أغلى في الأسواق الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها، وبالتالي إنخفاض قيمة الصادرات التي أصبحت أغلى في الأسواق الأجنبية مما يؤدي لإنخفاض الطلب على الإستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني: التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعلاقتهما بالإستثمار الأجنبي المباشر.**

**1. مفهوم التضخم:** هو زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات، فالتضخم إذا هو زيادة وسائل الشراء بين أيدي الجمهور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج أو السلع المتداولة، أو هو إختلال التوازن بين حاجة الناس إلى وسائل المبادلة وبين كمية هذه الوسائل في وقت معين، مما ينتج عنه هبوط في قيمة النقود بالنسبة للسلع، فترتفع الأسعار

<sup>1</sup> محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018، ص16.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، إدارة الاعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، سوريا، 2017، ص119.

وتضطرب المعاملات، وتزيد أسعار الصرف للنفود الأجنبية، وتضعف الثقة في حالة البلاد الإقتصادية والمالية فينقص الإدخار وتنكمش القوة الشرائية، وينقص إيراد أصحاب الدخل الثابتة (أصحاب المعاشات والموظفين) وتشتد بهذه الطبقات وطأة الحاجة وتقل أعباء المعيشة، لهذا يعرف بعض الإقتصاديين التضخم بأنه: "نفود كثيرة تطارد سلعا قليلة"<sup>1</sup>.

### 1.1. أنواع التضخم: ينقسم التضخم إلى عدة أنواع من بينها:

- **التضخم الأصيل:** يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا تقابل زيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.
- **التضخم الزاحف:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزيد الطلب بينما العرض والإنتاج ثابت (مستقر)، فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **التضخم المكبوت:** وهي حالة يتم من خلالها منع الأسعار من الإرتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون إتفاق كلي وإرتفاع الأسعار.
- **التضخم المفرط:** وهي حالة إرتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى إنهيار العملة الوطنية.<sup>2</sup>

**2.1. علاقة التضخم بالإستثمار الأجنبي المباشر:** إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم إستقرار في السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد ككل، مما يخلق بيئة إستثمارية غير مؤكدة، وبذلك فإن التضخم لا يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر لأن الكلف النسبية للإنتاج في الإقتصاد ستزداد بالمقابل، ويؤدي إنخفاض مستوى الأسعار إلى إنكماش النشاطات الإقتصادية وبالتالي فإن الإنكماش يقود في النهاية إلى إفلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع موجوداتهم إلى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة، وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.<sup>3</sup>

**2. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:** هو إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة)، يستخدم في مجال التنمية كمؤشر على التدفق الكلي من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من خلال الإقتصاد القومي خلال فترة معينة (سنة)، يوضح مدى الإستفادة التي ينتفع بها المواطنين الذين يعيشون داخل مجتمع معين، وبناءا عليه يحسب متوسط دخل الفرد الحقيقي ونصيبه من هذا التدفق الإنتاجي المحلي بقيمة الإجمالي المذكور على عدد السكان، فكلما إرتفع متوسط

<sup>1</sup> حسينة حوحو، الزكاة ودورها الإقتصادي، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص207.  
<sup>2</sup> عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص134.  
<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، إدارة الاعمال الدولية، المرجع السابق، ص118.

الدخل الفردي منه دل هذا على تقدم معدلات النمو الإقتصادي في بلده، والعكس بالعكس صحيح.<sup>1</sup>

**1.2. علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالإستثمار الأجنبي المباشر:** كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كلما كان الإقتصاد القومي جاذبا للإستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة بالنسبة للشركات التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى أسواق جديدة، وقد أوضحت دراسات عديدة عن وجود علاقة إرتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الإستثمار الأجنبي المباشر.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: النمو الإقتصادي وعلاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر.

**1. مفهوم النمو الإقتصادي:** يعد النمو الإقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا مما أدى إلى صعوبة تحديد معناها سوى من حيث المدى الزمني أو من حيث خضوعه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية السائدة، وهذا ناجم عن كونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد. وقد إتفق المختصين على أن النمو الإقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي للنظام السائد خلال مدة زمنية طويلة، وأن التنمية الإقتصادية هي العملية التي تهدف إلى تحقيق تلك الزيادة بإعتبارها عملية تغيرات هيكلية في الإقتصاد القومي، تؤدي إلى الإنقال من بنية إقتصادية مختلطة وكذلك يعرف بأنه الزيادات المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهو أيضا نمو الإنتاج الحقيقي للإقتصاديات مع الزمن وأن أهميته تكمن في الإزدهار العام للمجتمع.<sup>3</sup>

**2. علاقة النمو الإقتصادي بالإستثمار الأجنبي المباشر:** يؤثر معدل الإستثمار وإنتاجيته في النمو الإقتصادي، لذلك يحدد الإستثمار معدلات النمو الإقتصادي، وأبرز نماذج النمو الإقتصادي المختلفة العوامل التي تحدد الإستثمار، فنجد أن الإستثمار في الفكر الكلاسيكي يتحدد بمعدل الربح ويرتبط معه بعلاقة طردية، فإن إنخفاضه يؤدي إلى ثبات معدل النمو الإقتصادي، وفي هذه الأخيرة يكون الإستثمار للإحلال فقط وتنخفض الأجور الحقيقية ويزداد الإستثمار في الأجل القصير نتيجة إنخفاض الأجور الحقيقية، فتزداد الأرباح، ويزداد الإستثمار مرة أخرى فيؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي. إن السياسات الإستثمارية التي تحفز الأنشطة الإقتصادية الأخرى مثل سياسات تطوير التعليم، أو السياسات التي تؤدي إلى زيادة عوائد الإستثمار فتؤدي إلى حرية إنتقال الإستثمارات والأفراد والتكنولوجيا، تؤدي لزيادة معدل النمو الإقتصادي.<sup>4</sup>

### المطلب الرابع: الضريبة وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> زينب صالح الأشوح، الإقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الإقتصادية المعاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2018، ص103.

<sup>2</sup> أشرف عبد الفتاح أبو المجد، التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الإقتصادية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2015، ص62.

<sup>3</sup> إلهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013، ص57-58.

<sup>4</sup> خالص سهام، أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق، ص60.

1. مفهوم الضريبة: " هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة".<sup>1</sup>
2. علاقة الضريبة بالإستثمار الأجنبي المباشر: لا بد من أن إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الأخرى سببه تحقيق أرباح كبيرة، والضريبة تعتبر عنصر مؤثر على حجم الأرباح، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في التأثير على الإستثمارات، لأن زيادة الضرائب تنخفض الإستثمارات لما لها من تأثير على القدرات المالية والعكس صحيح في حالة النقصان، لأن الهدف الأساسي من الإستثمارات الأجنبية هو تقليل التكاليف من خلال الضرائب المنخفضة في الدول المضيفة إلى جانب العديد من العوامل الأخرى، إن ما يمكن أن يؤثر على الإستثمار وجلبه هو عزوف المستثمر نتيجة الضرائب التي تفرض عليه خاصة إذا كان بصدد رؤوس الأموال متعددة المراكز وكانت منتقلة دوليا خاصة وأن الضريبة تعتبر مظهرا سياديا تمارسه الدولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الله الحرتسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص28.

<sup>2</sup> نور الدين يوسف، أثر السياسات الضريبية على الإستثمار، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، 2016، ص122.

## خلاصة الفصل:

يتسم الإستثمار الأجنبي المباشر بسهولة نقل التكنولوجيا وخاصة رؤوس الأموال من بلد لآخر وأيضا تكمن في تطوير العجلة الإقتصادية.

كما تطرقنا أيضا إلى النظريات التي فسرت هذه الظاهرة فوجدنا أنها مكتملة لبعضها البعض في تحليل وتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر.

وأيضا تطرقنا لمفاهيم مختلف المؤشرات الإقتصادية المتمثلة في سعر الصرف، سعر الفائدة والتضخم إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الإقتصادي والضريرية، من خلالها توصلنا إلى أنها مهمة جدا في تحديد المناخ الإستثماري وإتخاذ القرارات الإستثمارية.

كما نجد أن طبيعة العلاقة بين المؤشرات المذكورة والإستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

- هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والإستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر.
- هناك علاقة عكسية بين الضريرية والإستثمار الأجنبي المباشر.

# الفصل الثاني

الفصل الثاني

**تمهيد:**

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الإقتصادية التي شهدت قدرا من الإهتمام والدراسات المتفاوتة، حيث شهد العالم النامي زيادة ملحوظة في نصيب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات، وعليه سنعرض في هذا الفصل مختلف الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع، لأنها بمثابة رصيد معرفي فهي تعطي أفكار تدعم الدراسة وتعتبر منطلقا هاما ورئيسيا لأي دراسة سواءا كانت نظرية أو تطبيقية، إذ لا يمكن الإنطلاق من العدم ولابد من توفر دراسات سابقة تتناول متغيرات لها علاقة بالدراسة الحالية والهدف منها التعرف على الأدوات المستخدمة ونتائجها ومقارنتها لزيادة الدقة في النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة الحالية.

## 1. دراسات وطنية:

دراسة محمد الداودي، 2011،<sup>1</sup> بعنوان: "محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية".

تهدف هذه الدراسة للتعرف على تحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري من خلال التعرف على محدداته وآثاره، ولقياس أهمية محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري وإستعراض المناخ الإستثماري السائد وأهميته ومفهومه ومعوقاته، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى الأسلوب القياسي للفترة الزمنية 1970-2009، حيث تكون النموذج من الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع وعددا من المتغيرات المستقلة منها (نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، والمديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الفائدة وسعر الصرف الحقيقي، ومعدل التضخم، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الإنفتاح الإقتصادي، ونسبة الإستثمار للناتج المحلي الإستثماري)، وتوصلت الدراسة إلى أن قيمة معامل التحديد 0,7116، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة أثرت بنسبة 71% ونسبة 28% تعود للبواق، ويوجد علاقة سلبية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والجباية العادية في المدى القصير والطويل، والعلاقة بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية، وهذا يعني أن النمو الإقتصادي في الجزائر تأثره محدود على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة بلال بوجمعة، 2008<sup>2</sup> بعنوان: "أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1995-2007".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر، وعلى الواقع الإقتصادي، وتحليل أثر ذلك على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1995-2007، ومعرفة واقع الإقتصاد الجزائري قبل وبعد فتح السوق الجزائري لأبوابه على مصراعيها لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة من وسائل الإنفتاح الإقتصادي على الأسواق الخارجية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، أدى لإنتعاش السوق المحلي، ولعدم الإستقرار السياسي دور في تنفيذ المستثمر الأجنبي، وأن هناك علاقة بين زيادة معدلات النمو وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر.

دراسة سمية ولد بوله، 2019<sup>1</sup> بعنوان: "أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر".

<sup>1</sup> داودي محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2007، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2011.

<sup>2</sup> بوجمعة بلال، أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2008.

تناولت هذه الدراسة التعرف على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النمو الإقتصادي من خلال معرفة المناخ الإقتصادي السائد في الجزائر، تمثلت أهداف هذه الدراسة في معرفة حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالنمو الإقتصادي، ومحاولة إبراز تأثير هذه الظاهرة على النمو الإقتصادي في الجزائر وبالتالي إختبار مدى صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة والمتمثلة في " يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي إيجابيا"، إضافة إلى إثراء البحث حول هذا الموضوع في الجزائر، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي الكمي للفترة الزمنية 2000-2017، حيث تكونت الدراسة من الإستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل و معدل النمو الإجمالي كمتغير تابع، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي، إضافة إلى مساهمة هذه الظاهرة بنسبة ضعيفة في النمو الإقتصادي، راجع لإعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، وكذلك التغير بوحدة واحدة في معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يؤثر ب1,21% وحدة في النمو الإقتصادي، هناك علاقة إيجابية معنوية في المدى الطويل بين متغيري الدراسة والعكس في المدى القصير.

دراسة مشير الوردى، 2017<sup>2</sup> بعنوان: " أثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلية للإتحاد الأوروبي على إقتصاديات بلدان إتحاد المغرب العربي (الجزائر- المغرب) للفترة 1970-2012".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير بعض متغيرات الإقتصاد الكلية للإتحاد الأوروبي ككتلة إقتصادية موحدة على إقتصاديات بلدان إتحاد المغرب العربي والمتمثلة في البلدان الأساسية في الإتحاد، الجزائر والمغرب كل على حدة، وذلك للفترة الممتدة من 1970 إلى 2012، من خلال بناء نموذج قياسي إقتصادي يكون فيه المتغير التابع هو مستوى النمو الإقتصادي المحقق لدى بلدان إتحاد المغرب العربي محل الدراسة، والمتغيرات المستقلة هي عبارة عن المحددات الكلاسيكية للنمو الإقتصادي مضاف إليها بعض المتغيرات المتعلقة بإقتصاد الإتحاد الأوروبي، وقد تم إختيار هذه المتغيرات بإستخدام طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية ال ACP، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن إقتصاديات بلدان إتحاد المغرب العربي تتأثر تأثيرا كبيرا بالمتغيرات الإقتصادية السائدة في بلدان الإتحاد الأوروبي ومن هذه المتغيرات نجد مستوى النمو المحقق لدى بلدان الإتحاد الأوروبي، نصيب الفرد في الناتج المحلي الداخلي الخام، مستوى التضخم السائد في بلدان الإتحاد الأوروبي كما نجد تأثير المساعدات الإنتمانية والضريبة على الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه لبلدان إتحاد المغرب العربي.

<sup>1</sup> سمية ولد بوله، أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019.

<sup>2</sup> مشير الوردى، أثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلية للإتحاد الأوروبي على إقتصاديات بلدان إتحاد المغرب العربي(الجزائر-المغرب) للفترة 1970-2012، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة شهيد لخضر، الوادي، العدد10، الجزء1، 2017.

دراسة قبايلي الحاجة، 2017<sup>1</sup> بعنوان: "محددات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2002-2015)".

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان محددات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على إستقطاب المستثمرين الأجانب نحو الجزائر، من خلال تسليط الضوء على بعض المتغيرات الإقتصادية منها الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومعدل الصرف TCH، ومعدل التضخم INF، والإفتتاح الإقتصادي BLC، والمديونية الخارجية DEPT، الصادرات EX، الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي G، معتمدين في هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي الوصفي والأسلوب القياسي خلال الفترة ما بين (2002-2015)، يكون فيها الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي FDI متغير تابع، والمتغيرات الإقتصادية المذكورة سابقا متغير مستقل، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تفسر أن الجذب الإستثماري للجزائر لا يزال دون المستوى رغم النتائج الإيجابية المسجلة على مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي وهذا راجع إلى تأخر ترتيبها في بعض المؤشرات النوعية المؤسساتية، مما يدل على أن العوائق المؤسساتية تقف مانع للإستثمار في الجزائر، وكذلك أن المتغيرات التي تمت عليها الدراسة و المذكورة سابقا مهمة في تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، هذا ما تبينه نتائج الدراسة القياسية في المدى الطويل.

دراسة خاص سهام، 2015<sup>2</sup> بعنوان: "أثر المتغيرات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2013)".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة والتعرف على بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي والعلاقة بينهما، معتمدين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2013)، يكون فيها الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع والمؤشرات الإقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي و النمو الإقتصادي والتضخم والضرائب وسعر الصرف وسعر الفائدة كمتغير مستقل حيث أن الدراسة توصلت للنتائج التالية: نسبة 79% من التغير الحاصل في الإستثمار الأجنبي المباشر تفسره تغيرات حاصلة في سعر الصرف ومعدل التضخم وما تبقى من نسبة 21% تشير لوجود متغيرات أخرى تؤثر عليه، كسعر الصرف حيث إذا زاد ب 4,28% سوف يرتفع الإستثمار الأجنبي المباشر ب 4,28%، فبالرغم من تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية إلا أن البيانات الإحصائية أثبتت أن حصة الجزائر من تدفقاته تبقى ضعيفة ومنه لم يرقى للمستوى الجيد.

## 2. دراسات عربية:

<sup>1</sup> قبايلي الحاجة، محددات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2002-2015)، مجلة دفاتر بوداكس، جامعة وهران 2، العدد 07، مارس 2017.

<sup>2</sup> خالص سهام، أثر المتغيرات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2002-2013)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي، 2015.

دراسة عبد الرسول، عبد الرزاق الموسوي، 2013<sup>1</sup> بعنوان: " تحليل العوامل المؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (2002-2011)".

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني والإنتتاح الإقتصادي وحجم الإستثمارات الأردنية خلال فترة (2002-2011)، على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن.

وقد عملت الدراسة على توظيف البيانات المتوفرة لدى الدوائر المسؤولة وغيرها في تحليل إحصائي بإستخدام برنامج SPSS، إتضح منها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية للمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، الإنتتاح الإقتصادي، والإستثمارات المحلية) على تدفق الإستثمارات الأجنبية بدرجات مختلفة.

دراسة رجاء عبد الله عيسى سالم، 2011<sup>2</sup> بعنوان: " تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للفترة (1990-2010)".

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية وحجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة للمملكة السعودية، مع عرض أهم الجهود المبذولة من قبل الحكومة السعودية في جذب الإستثمار، ودراسة أهم التغيرات الإقتصادية المؤثرة في مناخ الإستثمار وأهم المقومات الجاذبة للإستثمار فيه، بإستخدام الأسلوب الوصفي ثم أسلوب التحليل الكمي للفترة (1990-2010)، تكون فيها التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة متغير تابع والمتغيرات الإقتصادية (نسبة العجز أو الفائض في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الحساب الجاري، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معدل التضخم، مؤشر السياسة النقدية، وأحد مؤشرات سياسة التوازن الداخلي)، متغير مستقل، ومن النتائج المتوصل إليها، وجود عوامل ذات أثر إيجابي هي الصادرات وسياسة التوازن الداخلي، فضلا عن العلاقة الطردية الإيجابية بين المتغير التابع والمتغير نسبة الإستثمار للإستثمار المحلي الذي يعكس دور الإستثمار المحلي في جذب الإستثمارات الأجنبية، والذي يبين وجود علاقة طردية إيجابية بين الصادرات وسياسات التوازن الداخلي والإستثمار المحلي والأجنبي، أيضا وجود علاقات سلبية بين المتغير التابع والمتغيرات (السكان، سياسة التوازن الخارجي، والموارد الطبيعية).

دراسة رائدة شحدة محمد الدودة، 2010<sup>3</sup> بعنوان: " الإستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجاله ومحدداته خلال فترة (1995-2007)".

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر وإلقاء الضوء على قانون وأنظمة تشجيع الإستثمار وما يعترضه من نواقص وإنتقادات،

<sup>1</sup> عبد الرسول، عبد الرزاق الموسوي، تحليل العوامل المؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (2002-2011)، مجلة أهل البيت، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، العدد 15، 2013.

<sup>2</sup> رجاء عبد الله عيسى سالم، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للفترة (1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة البصرة، السعودية، المجلد 13، العدد 3، 2011.

<sup>3</sup> رائدة شحدة محمد الدودة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1995-2007)، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.

والتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد والسياسة والإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال توظيف المنهج الوصفي والتحليلي في الجهة النظرية للدراسة وأسلوب التحليل القياسي في التطبيقي للفترة (1995-2007)، يكون فيها الإستثمار الأجنبي المباشر متغير تابع والمتغيرات الاقتصادية متغير مستقل، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لعدم الإستقرار السياسي على حركة رأس المال في الإستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر ومعدلات التضخم وعجز الموازنة حيث 0,155 من الإستثمار الأجنبي المباشر يفسر التغير في مستوى التضخم و 0,588 من التغير في الإستثمار الأجنبي المباشر يوافق 0,378 تغبر في الموازنة العامة، فضلا عن العلاقة الإيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و عدد السكان ب 0,437 من التغير في حجم الإستثمار الذي يساهم في تغيير مستوى عدد السكان.

دراسة حسين عباس، حسين الشمري، 2015<sup>1</sup> بعنوان: " الإستثمار الأجنبي في الدول العربية ودوره في نمو بعض القطاعات الاقتصادية، مصر حالة دراسية للفترة (1991-2004)".

تهدف هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الإستثمار بشكل عام ومفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، مع بيان أشكاله ومحدداته ودوره في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة في بعض الدول العربية، وقد إستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي إستنادا للدراسات النظرية لهذا الموضوع والمنهج الكمي لقياس وتحليل أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1991-2004) بمصر، يكون فيها الإستثمار الأجنبي المباشر متغير مستقل والقطاع الصناعي و التجاري والخدمات مقدرًا بملايين الدولارات الأمريكية متغيرات مستقلة، وقد إستنتجت هذه الدراسة أن أغلب الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول العربية منها مصر هو عجز القطاع العام عن تلبية إحتياجات الاقتصاد الوطني والبدح في النفقات العامة من قبل الحكومات العربية مع ضعف الإمكانات المادية والفنية للقطاع الخاص المحلي، إضافة إلى المشاكل السياسية والقانونية والاقتصادية التي تقف كعائق للحصول على إستثمارات أجنبية مباشرة.

دراسة تسنيم عز الدين، وداعة الله سعيد، 2017<sup>2</sup> بعنوان: " محددات الإستثمار في السودان (1990-2015)".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات الإستثمار التي تؤثر وتتأثر بالإستثمار في السودان بإستخدام طريقة التكامل المشترك في الفترة 1990-2015، والتعرف على عوامل جذب الإستثمار إلى السودان والتعرف أيضا على واقع الإستثمار في السودان ومعوقاته، بإستخدام أسلوب المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الإحصائي في الجانب التحليلي، من خلال إستخدام نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الإستثمار ومحدداته، خلال الفترة (1990-

<sup>1</sup> حسين عباس، حسين الشمري، الإستثمار الأجنبي في الدول العربية ودوره في نمو بعض القطاعات الاقتصادية، مصر حالة دراسية للفترة (1991-2004)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2015.

<sup>2</sup> تسنيم عز الدين، وداعة الله سعيد، محددات الإستثمار الأجنبي في السودان (1990-2015)، مذكرة ماجستير للعلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، كلية الدراسات العليا، السودان، 2017.

(2015)، يكون فيها الإستثمار متغير مستقل ومحدداته (سعر الصرف، التضخم، الصادرات والواردات، الناتج المحلي الإجمالي) متغير تابع، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والإستثمار، و وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات والصادرات وبين الإستثمار، ومن بين التوصيات الإهتمام بتحسين المناخ الإستثماري والإستفادة من تجارب الدول المجاورة.

دراسة نورية عبد محمد، 2012<sup>1</sup> بعنوان: " أثر الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للفترة (1992-2010)".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أساسيات والأطر الفلسفية للإستثمار الأجنبي وتحليل قدرات وإمكانيات الإستثمار المحلي لدول الخليج العربي وقياس وتحليل أثره، وإستشراف مستقبل الإستثمار المحلي لعينة الدراسة من خلال مشاهدة محتملة، ورسم مسارات المتغيرات المؤثرة في كل من الإستثمار المحلي والأجنبي لعينة الدراسة، من خلال إستخدام أسلوب المنهج الوصفي في الإطار النظري، والمنهج الكمي من خلال بناء نماذج قياسية لقياس وتحليل وتقدير أثر الإستثمار الأجنبي في الإستثمار المحلي لدول الخليج للفترة (1992-2010)، إتمدت مجموعة متغيرات منها الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر، إجمالي الإستهلاك المحلي، المدخرات المحلية، الإستثمار المحلي، الصادرات والواردات.

من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: عدم تمكن دول الخليج من جذب سوى عدد قليل من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك راجع إلى الأزمة الإقتصادية الأخيرة في العالم، ومعانات هذه الدول من المشاكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لسبب أساسي في عدم تلقي العدد الكافي من الإستثمارات، حيث كلما كان المناخ الإستثماري في الدول المضيفة (محلية أو أجنبية) أفضل كلما كان أثر الإستثمارات المحلية والأجنبية على النمو الإقتصادي أسرع وأقوى، وقد أوضحت نماذج تنبؤية أنه عندما توجه الإستثمارات للصناعة في بعض دول الخليج والزراعة في البعض الآخر تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية.

<sup>1</sup> نورية عبد محمد، أثر الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للفترة (1992-2010)، مذكرة دكتوراه مقدمة إلى جامعة سانت كليمنتس، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

## خلاصة الفصل:

لقد اختلفت الدراسات السابقة بمجملها في تأكيد طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وبعض متغيرات الإقتصاد الكلي على حسب كل دراسة، فأغلبها توصلت لوجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زاد حجم هذا الأخير زاد إقبال الشركات على تلك الدول، إضافة إلى علاقة طردية أخرى مع سعر الصرف حيث بإنخفاض قيمة العملة المحلية لدولة ما يؤدي لزيادة الطلب على منتجاتها والتالي دخول إستثمارات جديدة لتلك الدول، إضافة إلى العلاقات العكسية المتوصل إليها مع معدل التضخم والضريبة وسعر الفائدة، كما توصلت دراسات أخرى لوجود علاقات مختلفة عن المذكورة سابقا، وذلك راجع لإختلاف طبيعة العينات والفترات المدروسة ونماذج التقدير المستخدمة.

# الفصل الثالث

الفصل الثالث

**تمهيد:**

إعتمدت الجزائر عدة برامج إقتصادية للنهوض بالإقتصاد الوطني وفتح مجالات عديدة للإستثمار بهدف تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة، من خلال وضع مجموعة قوانين تسهل وتجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سنعرضه في هذا الفصل من خلال التطرق للتطور التاريخي لقوانين الإستثمار الأجنبي المباشر والهيئات المكلفة بترقيته، وأيضاً إلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و مساهمته في التنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى آثاره السلبية، وعراقيله وحوافزه ومخاطره، كلها في أول مبحث.

أما المبحث الثاني، سنقدم دراسة إحصائية قياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإعتماد نموذج يمثل العلاقة بينه وبين المتغيرات الإقتصادية المدروسة بشكل صحيح، ومعرفة طبيعة العلاقة بينهم في المدى القصير والطويل، من خلال تقديم وتعريف متغيرات الدراسة وتبيان الطريقة القياسية المتبعة وإعداد نموذج تقدير صحيح.

**المبحث الأول: دراسة تحليلية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

عملت الجزائر جاهدة منذ الإنتقال من مرحلة التسيير المخطط للإقتصاد إلى مرحلة إقتصاد السوق على توفير مناخ ملائم لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إصدار مجموعة قوانين ونظم تشريعية محفزة ومنظمة للإستثمارات، كما قد قدمت ضمانات تشريعية وقانونية وحتى إدارية لحماية رؤوس الأموال المستثمرة، و وافقتها مجموعة إتفاقيات ومعاهدات جهوية وإقليمية ودولية، بهدف فتح الأسواق الدولية أمام منتجات المشاريع الإستثمارية المستوطنة في الجزائر.

**المطلب الأول: التطور التاريخي لقوانين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والهيئات المكلفة بتربيته.**

**أولاً: قوانين الإستثمار الأجنبي المباشر.**

شهدت القوانين المنظمة للإستثمار في الجزائر عدة مراحل، كان هدفها الأساسي تنظيم العملية الإستثمارية في الجزائر، سنتطرق إليها حسب التسلسل الزمني لصدورها:

**1.1. قانون الإستثمار لسنة 1963:**

صدر بتاريخ 26 جويلية 1963، أول قانون بخصوص الإستثمار في الجزائر تحت رقم 227/63، وكان هدفه تشجيع الإستثمار في الجزائر، من بين أهم ما جاء فيه "أن الدولة تتدخل بواسطة الإستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات إقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق إقتصاد إشتراكى خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للإقتصاد الوطني". وقد حمل معه هذا القانون رغبة الحكومة الجزائرية آنذاك في بقاء الشركات المتعددة الجنسية تعمل كما هي، لكي تحافظ على حركة النشاط الإقتصادي في البلاد على نفس الوتيرة السابقة للإستقلال.

**2.1. قانون الإستثمار لسنة 1966:**

بعد فشل القانون 277-63 الخاص بالإستثمار لإعتبارات عديدة، فكرت السلطات الجزائرية في تحديث هذا القانون وتدارك النقص التي ميزته وتحيينه مع الواقع، فجاء القانون رقم 284-66 المؤرخ في 15-09-1966، ليحل محله، لذا فإن: "هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة لرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا"، وعليه فإن هذا القانون قد إعترف للأشخاص

الطبيعيين أو المعنويين، الجزائريين أو الأجانب، بإمكانية الإستثمار في القطاعين الصناعي والسياحي وكان هدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد.<sup>1</sup>

### 3.1. قانون الإستثمار لسنة 1982:

رغم التعديلات والتحفيزات التي جاء بها قانون 66-284، إلا أن انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بقيت تراوح مكانها، وهذا راجع للنمط الذي كان عليه الدولة تسيير به القطاع الإقتصادي في البلاد، إلا أن السلطات العمومية بادرت بإعادة النظر في التوجيهات العامة للإقتصاد الوطني، وطرق تسييره وذلك بالإنقال من مرحلة النظام المركزي إلى النظام اللامركزي في التسيير، والتفتح أكثر على رأس المال الأجنبي و المحلي الراغب في الإستثمار، لذا جاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21-08-1982 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني.

كما تم في هذا القانون تقديم المزيد من التحفيز للمستثمرين الخواص خاصة الذين يرغبون في الإستثمار في المناطق المحرومة، إلا أن تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وجد صعوبة كبيرة بفعل البيروقراطية المفتشية في دواليب الإدارة الجزائرية.<sup>2</sup>

### 4.1. قانون الإستثمار لسنة 1991:

إن سلسلة التعديلات التي أدخلت على قوانين الإستثمار ابتداء من سنة 1963، لم تكن في مستوى تطلعات متطلبات التنمية المحلية، رغم التحفيزات التي جاءت بها هذه القوانين، مما دل على بقاء تخوف المستثمرين الأجانب من البيئة الإستثمارية في الجزائر، إذ إستثنينا قطاع المحروقات، كلها عوامل أجبرت السلطات العمومية الجزائرية على البحث عن آليات جديدة من شأنها تسريع وتيرة التنمية الإقتصادية والرفع من الطاقة الإنتاجية له، فجاء القانون رقم 91-21 المؤرخ في 04.12.1991، والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات وإستغلالها ونقلها بالأنابيب، هذا القانون كانت تنظر إليه السلطات العمومية على أنه إنفتاح على الإستثمار الأجنبي، وأهم ما جاء به:

- توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة أو غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لإرتفاع تكاليفها من جهة، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على إستخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، قانون 63-277 المتعلق بقانون الإستثمار، عدد 53، الصادرة في 2 أوت 1963.  
<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، قانون 82-11 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، العدد 34، الصادرة، بتاريخ 24 أوت 1982.  
<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، قانون 82-11 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، العدد 34، الصادرة، بتاريخ 24 أوت 1982.  
<sup>4</sup> مساهم، مرجع سابق الذكر، ص 19.

- تحدد عقود الشراكة شروط يخضع لها الشركاء، خصوصا فيما يتعلق بالإستثمارات وبرامج العمل وكذا إنتفاع الشريك الأجنبي.
- تقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال إنتفاع الشريك الأجنبي، وتتمثل فيما يلي:
  - حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته.
  - تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد.

### 5.1. قانون الإستثمار لسنة 1993:

إن تبني سياسة إقتصاد السوق ورغبتها في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول في الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، وفتح الباب أكثر أمام الإستثمار الأجنبي المباشر: " كل هذه العوامل أوجبت على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية وتجسد ذلك بالفعل من خلال الإجراءات التي تضمنها قانون النقد والقرض وكذا المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993، والمتعلق بترقية الإستثمارات". وعليه فإن جملة الحوافز والضمانات والتسهيلات التي قدمت من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة سوف نتطرق لها في التالي:<sup>3</sup>

#### 1 قانون النقد والقرض:

يعتبر قانون النقد والقرض خطوة نحو التشريع لفتح السوق أمام الإستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

- يمكن أن تأخذ الإستثمارات الأجنبية المقامة بالجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الإقتصادية.
- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصت المادتين 84 و85 من الأمر رقم 03-11، أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع لها بالجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما تنص عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 03-11: رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخيل

<sup>3</sup> خالص سهام، مرجع سابق الذكر، ص19.

والفوائد و الإيرادات وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.<sup>4</sup>

## 2 قانون الإستثمار 12-93:

صدر القانون رقم 12-93 بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار، مكملًا للقانون الصادر سنة 1991، وما يميز هذا القانون أنه جاء بقوانين أكثر تنظيماً للإستثمارات، تماشت مع التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، وأهم ما جاء به ما يلي:

- يتم إنجاز الإستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتكون هذه الإستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالإستثمار لدى الوكالة، وتسمى حسب المرسوم 12-93، بوكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها، ثم تغير اسم الوكالة ليصبح الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- لقد أصبح في الوقت الراهن وفي ظل التحولات الإقتصادية العالمية، ومن أجل إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر أن تعلن الدولة عن صراحة نيتها في تحرير الإستثمار من القيود المفروضة عليه، وذلك بتقديمها مزايا وضمانات للمستثمرين الأجانب تتفاوت من حيث الكم والكيف مقارنة مع ما يحصلون عليه من الحوافز والإعفاءات والإمتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نلخصها فيما يلي:
  - ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الإستثمار.
  - ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من الرسم العقاري إبتداءً من تاريخ الحصول عليها.<sup>5</sup>

**ثانياً: الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الإستثمار.**

أما فيما يخص الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الإستثمار التي لم تؤخذ بعين الإعتبار في القوانين السابقة.

### 1.2. المجلس الوطني للإستثمار:

هو سلطة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على تطوير الإستثمار، وفك الضغط عن الهيئات الأخرى وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب،

<sup>4</sup> عبد الكريم كافي، مرجع سابق الذكر، ص214.

<sup>5</sup> الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي 12-93 المتعلق بترقية الإستثمار، عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

ومحاولة التقليل من البيروقراطية، أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة وترقية الإستثمار اعتمادا على الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001.<sup>6</sup>

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني وتشكيلته وتنظيمه وسيره فإنه يوضع المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته.<sup>7</sup>

الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الإستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالسياحة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.

وبناء على أمر إصداره فإن المجلس الوطني للإستثمار يقوم بالمهام التالية:

- إقتراح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياتها.
- إقتراح إجراءات تحفيزية للإستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- الفصل في المزاي التي تمنح في إطار الإستثمارات.

## 2.2. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار المنشأة بموجب المادة 06 من الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الإستثمار.<sup>8</sup>

تقوم بممارسة مهامها هي:

- إعلام: إستقبال وإعلام المستثمرين.
- تسهيل: التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الإستثمارات، وإقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة هذه القواعد المعيقة.
- ترقية الإستثمار: ترقية المحيط العام للإستثمار في الجزائر، وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج .

<sup>6</sup> الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكيل المجلس الوطني للإستثمار وتنظيمه وسيره، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006 ص06.

<sup>7</sup> الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص12.

<sup>8</sup> الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-356 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتطويرها وسيرها، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006، ص13.

- إرشاد: تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعه .
- مساهمة تسيير العقار الإقتصادي: إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية وضمن تسيير محفظة العقارات .<sup>9</sup>

### 3.2. الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار:

تكملة المجهودات التي قامت بها السلطات العمومية في تهيئة المناخ الإستثماري وتحديد ا لصلاحيات كل هيئة، بالإضافة إلى تبديد مشاكل الحصول على العقار بالنسبة للمستثمرين والذي يعتبر حجر الأساس في قيام الإستثمارات، قامت السلطات العمومية بتأسيس الوكالة الوطنية والضبط العقاري، بمرسوم تنفيذي تحت رقم 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.<sup>10</sup>

#### المطلب الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في التنمية الإقتصادية.

يرصد مستوى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر مؤشر إيجابي يعكس وجود مناخ إستثماري جيد، يتوفر على كافة العوامل المؤثرة بشكل إيجابي على جذب المستثمرين الأجانب. من خلال الجدول التالي سوف نقوم بتحليل تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.

الجدول رقم (2.3): تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2015.

الوحدة: مليون دولار.

التدفقات الإستثمارية الصادرة	التدفقات الإستثمارية الواردة	التدفقات السنوية	التدفقات الإستثمارية الصادرة	التدفقات الإستثمارية الواردة	التدفقات السنوية
215	2.746	2009	9.3	1107.9	2001
220,2	2.264	2010	98.6	1065.0	2002
534	2.571	2011	10.9	633.7	2003
-41.3	1.499.4	2012	254	882	2004
-268.3	1.692.9	2013	-20,2	1,081	2005
-18.3	1.506.7	2014	34,6	1,795	2006

<sup>9</sup> سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات على الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مقدمة كجزء لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 2010، ص42.

<sup>10</sup> خالص سهام، أثر المتغيرات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق، ص23.

103.2	-587.3	2015	295,1	1.662	2007
			317,9	2.593	2008

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على موقع المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادات، من الموقع الإلكتروني: [www.dhaman.net](http://www.dhaman.net).

عند تحليل معطيات الجدول والذي يبين رصد لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2005 والذي لاحظنا من خلاله نوعا من الإرتفاع والإنخفاض في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فالفترة ما بعد 2001 تميزت بإرتفاع ملحوظ في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر ب 1107.9 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية، وبالإضافة إلى حوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية، وهكذا فإن الإرتفاع ليس نابعا من تحسين المناخ الإستثماري الذي يعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه، والدليل على ذلك إنخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2003 إلى مستوى 633.7 مليون دولار ثم إرتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للإتصالات الكويتية وهكذا فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002-2003-2004 جاءت معظمها من قطاع المحروقات.

شهدت سنة 2006 إرتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 715 مليون دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ إرتفاعا بنسبة 56.07%، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الإستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة العالمية، لترتفع وتيرة الإستثمارات سنة 2009 إرتفاع طفيف بنسبة 6.43% أما سنة 2010، سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوما على المستوى العالمي، بنسبة 18% مما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الإستثمار الدولية المتجهة نحو الجزائر، الممكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الإستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالمية (إستثمارات في قطاع المحروقات)، في حين عاد إرتفاع تدفقها سنة 2011 إلى 2.571 مليون دولار نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية خاصة المضطربة ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع المستثمرين الأجانب التوجه للإقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ إستثماري خصب وتوفر الإستقرار.

وفي 2015 سجلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة إنخفاض كبير فبلغت -587.3 مليون دولار، أما التدفقات الصادرة من الجزائر فهي الأضعف مغاريبا، وهذا راجع لضعف

القدرات المالية للمستثمرين المحليين وإعتيادهم في الإستثمار المحلي على تمويل البنوك المحلية فقط.<sup>11</sup>

**الجدول (3.3): التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2017-2002.**

النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %	عدد المشاريع	القطاع
1,82 %	260750	2,12 %	1342	الزراعة
9,31 %	1313676	17,44 %	11031	البناء
58,56 %	8373763	20,08 %	12698	الصناعة
1,55 %	221383	1,73 %	1093	الصحة
8,15 %	1164966	46,28 %	29267	النقل
8,59 %	1228830	2,00 %	1266	السياحة
8,90 %	1272057	10,33 %	6531	الخدمات
0,08 %	10914	0,00 %	2	التجارة
3,05 %	436322	0,01 %	5	الإتصال
100 %	1231594	100 %	63235	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إطلع عليه بتاريخ: 15 جويلية 2020. من

الموقع الإلكتروني <http://www.andi-dz>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم الإستثمارات الواردة تتمحور حول الصناعة الإستراتيجية محتلة بذلك أكبر نسبة مقدرة ب 58,56 %، بعدد مشاريع حوالي 12698 مشروع، يليها قطاع الخدمات والسياحة بنسبة مئوية على التوالي 8,90 % و 8,59 % بعدد مشاريع 6531 و 1266، بالمقابل لم تحظ بقية القطاعات وعلى رأسها الزراعة بإهتمام المستثمرين الأجانب، كما يلاحظ ضعف حجم المبلغ المستثمر في بعض القطاعات.

**الجدول (4.3): موقع الإستثمار الأجنبي المباشر ضمن إجمالي الإستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2017-2002.**

البيان	المبلغ (مليون دج)	النسبة %	عدد المشاريع	مناصب الشغل المفتوحة

<sup>11</sup> أمال تحنوني، بلال ملاخسو، الإتجاهات المعاصرة لواقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المحلي والدولي وأثره على التنمية الإقتصادية، مداخلة مقدمة في ملتقى الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2015، ص23.

1231594	63235	% 100	14300664	إجمالي الإستثمار
133583	901	% 17,62	2519831	الإستثمار الأجنبي المباشر

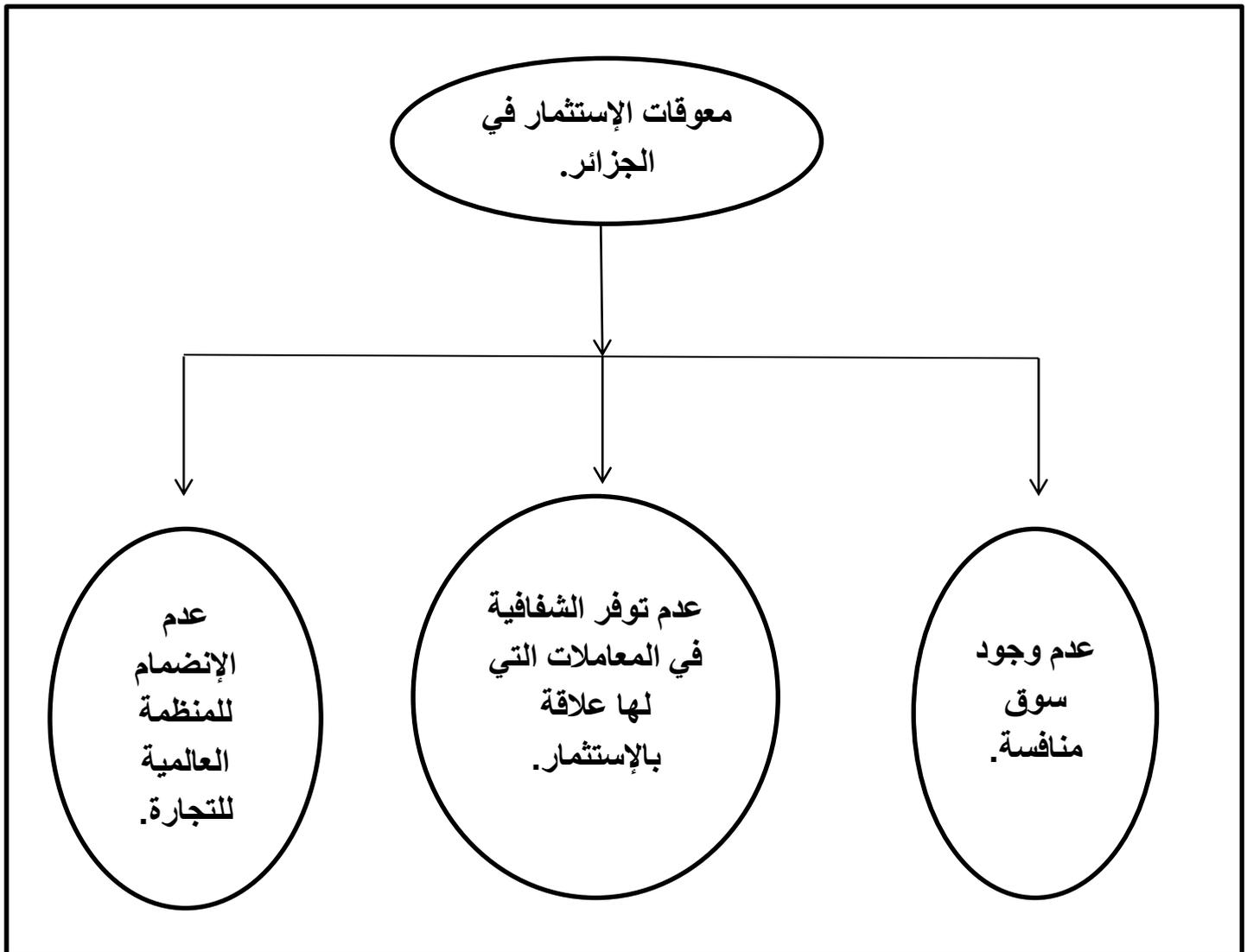
المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر شكل حوالي 18% من إجمالي الإستثمار خلال 15 سنة، كما أنه يساهم في تشغيل حوالي 133583 عامل أي حوالي 10,84% من اليد العامل النشطة في الجزائر وهي أرقام لا بأس بها إلا أنها شكلت تطور ملموس مقارنة بالسنوات الماضية.

المطلب الثالث: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الأسباب التي خلقت مناخ غير مشجع على الإستثمار في الجزائر من خلال مخطط يوضح ثلاث أسباب رئيسية:

الشكل رقم (2.3): أسباب معوقات الإستثمار في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

**أولاً: عدم وجود المنافسة:** رغم وجود الترسانة القانونية السابقة فإن الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب من الإصلاحات وهذا يعد نسبياً مقبولاً نظراً لما مرت به البلاد من أزمة أمنية وكذلك عاملي الجفاف والكوارث الطبيعية، ويمكن إجراء ذلك إلى العوامل التالية:<sup>12</sup>

✓ إن من الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الإستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص إقتصاد السوق وهذا نظراً لصعوبة الانتقال من إقتصاد مخطط إلى إقتصاد رأسمالي، كما أن الآليات التي يسير بها الإقتصاد الجزائري حالياً تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في هذا الجانب.

✓ كما أن الكثير من الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب وهذا نظراً لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والإقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابات التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

✓ إضافة إلى النقاط السابقة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الإقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالإستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الإستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الإستثمار.

✓ إضافة إلى الأسباب السابقة يمكن إرجاع انخفاض الإستثمارات الأجنبية إلى عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة الغير رسمية بحجم كبير والتي تمثل ربع النشاط الإقتصادي وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق، وهذا الموضوع حساس يجب التعامل معه بحكمة لأنه يشغل 1,2 مليون عامل.

✓ أما الجانب الآخر هو أن المؤسسات الإقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالإستمرار أو الغلق أو الخصخصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالإستثمار في محيط لا يعرف كيف يكون المستقبل الإقتصادي فيه، لأن تدعيم الدولة

<sup>12</sup> زيقم إيمان، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 1985-2015، مذكرة مقدة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016/2017، ص30.

في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الإستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

✓ أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فعالية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره، وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع، كما أن فشل تجربة البورصة الجزائرية تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

✓ كما أن الظاهرة الأخرى الخطيرة هي إنتشار ظاهرة المخدرات والإتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لأن هذه الاموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل الأموال وإدخالها في النشاط الإقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواءا بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواءا الإجتماعية أو الإقتصادية.

**ثانيا: عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالإستثمار:** إن وجود الشفافية يعد عنصر هاما بالنسبة للشركات المستثمرة وكذلك بالنسبة للدول المضيفة وهذا للأسباب التالية:<sup>13</sup>

**1.2. الفساد والرشوة:** إن وجود الممارسات الفاسدة في الكثير من العالم هي محط إهتمام الملاحظين الدوليين والمجتمع المدني عن هذه الممارسات التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في أقصر وقت وبطريقة غير شرعية.

على الدول المضيف أن تبذل مجهودات جبارة للقضاء على الفساد، وهذا بمراقبة كل الأنشطة والمسؤولين عن الفساد، ويتم ذلك إذا كان هناك جهاز إداري وقضائي وصحافي ومجتمع مدني وجهاز إعلامي مستقل، كما أن الفساد على المستوى الدولي يتطلب تكاتف الجهود وتقديم المعلومات للجهات المعنية منها المنظمة العالمية للشرطة "الأنتربول" لمكافحة الفساد.

وقد أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن وسائل الإعلام العمومية لا تكشف عن الفساد مقارنة بوسائل الإعلام الخاص، لذا فإن الدولة التي سمحت بتجربة حرية تكتل وسائل الإعلام شهدت تحسنا في كمية ونوعية تغطية عملية الفساد، لذا فالفساد لا يمكن محاربته محليا بل يجب على المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني بإمكانها إستعمال

<sup>13</sup> زقيم إيمان، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1985-2015، نفس المرجع، ص31.

قدراتها وصلاحياتها على مواجهة الفساد في جميع المستويات المحلية والوطنية، كما أن التعاون على المستوى الدولي مثل مؤسسة الشفافية الدولية يمكن أن تساعد وتراقب الفساد على مستوى أعلى، وكذلك الإلتزام بالإتفاق الذي دعت إليه 169 دولة في أكتوبر 2002 الذي دعت إليه الدول الأعضاء في "الأنتربول" أن تتبنى مقاييس عالمية لمكافحة الفساد.

**2.2. حقوق الملكية:** من بين الجوانب الأخرى التي يجب أن تتوفر فيها الشفافية حقوق الملكية، قد تكون هذه الملكية مادية في شكل أصول أو ملكية صناعية وهو ما يعرف بحقوق الملكية الفكرية.

إن إرتباط عملية الإستثمار بالحصول على الأرض التي يتم بناء المصنع أو القيام بأي نشاط يتطلب توفير تسهيلات وقوانين واضحة فيما يخص الحصول عليها، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكها أو الإيجاز أو التنازل يجب تبسيطه أو الإسراع بها لربح الوقت، لأن عملية الإستثمار عملية طويلة الأجل كما أن ملكية الأصول بوثائق رسمية يسمح للمستثمر بإستعمالها كضمان للحصول على قروض لتمويل مشاريعه بتكاليف مقبولة، كما أن وجود قوانين تحمي الملكية من المصادرة والتأميم أو نزعها بدون تعويض مقبول تجعل صاحب رأس المال مطمئنا على ممتلكاته.

إضافة إلى ذلك فإن القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية التي تمثل عنصرا مهما من رأس المال الفكري الذي أصبح اليوم من عوامل الإنتاج الرئيسية الذي يشمل كافة الحقوق المرتبطة بحقوق العمل الأدبي والعلمي والإختراعات، لذا فإن وجود قوانين واضحة لحمايتها مثل حماية الإختراعات والإكتشافات العلمية وبراءة الإختراع والتصاميم الصناعية والعلامات التجارية وعلامات الخدمات..... إلخ، تكون حافزا للمستثمرين على القيام بأنشطتها في ظل سوق يحميهم من كل التجاوزات.

كما أن قيام الشركات بعملية الإستثمار والبحث يتطلب مناخا لحماية حقوقها وهذا بضمان المنافسة المشروعة في القطاعات الصناعية والفنية والمعلوماتية.

**3.2. التعامل مع المصالح الجمركية:** إن من بين القطاعات التي تشجع إنتقال الإستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلحية هذا الجهاز فعلا في إستقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيادة إستطلاعية لمعرفة الظروف الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية للدول النامية، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائفة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.

**4.2. الشفافية في السياسة الإقتصادية:** إن وجود سياسة إقتصادية واضحة تكون حافزا على القيام بالإستثمارات الأجنبية المباشرة ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية ، الضرائب، التشريع الإجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين.....إلخ.

فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغير في سياستها الإقتصادية.

فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الإقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الإستثمار واللاحقة وهذا لأن الإستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة.

مصادقات الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا في تشجيع الإستثمارات الأجنبية لأن الإختلاف والتراجع عن السياسات الإقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الإتفاقيات المتفق عليها والقوانين.

إن وجود نظام مصرفي قوي وشفاف يسمح بالقيام بالمعاملات المالية القانونية كالتحويل وتقديم القروض والقيام بعملية الصرف دون قيد وقدرة هذا النظام على منع القيام بالمعاملات المالية المشبوهة مثل غسيل الأموال والتحويلات الغير قانونية.

فالإدارة الإقتصادية الفعالة تسمح بالتنبؤ بالمستقبل الإقتصادي في البلد وهذا ما يجعل المستثمر في أمان بأن قواعد اللعبة لا تتغير في المستقبل دون مبرر.

### ثالثا: عدم الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن عدم إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الإستثمارات الأجنبية وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق الجزائر عليها، حيث نلاحظ أن الدول التي تستقطب الإستثمارات الأجنبية كلها منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والإستثمارات التي تتطلب تدفقات كبيرة هي ذات التكنولوجيا العالية والشركات الأجنبية تفضل الدول المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، والجزائر نظرا لظروفها تحاول الاستفادة من تسهيلات هذه المنظمة من خلال المفاوضات الجارية معها.<sup>14</sup>

### المطلب الرابع: مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر:

<sup>14</sup> زقيم إيمان، نفس المرجع، ص32-33.

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوفر فيها الأموال اللازمة لإقامة مشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات، ويمكن تلخيص أهم مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر بما يلي:<sup>15</sup>

1. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل وإستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عند الإلتحاق للعمل بها.
2. إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى إكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العلمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
3. قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير إحتياجات الشركات الوطنية من آلات ومعدات ومساعدات فنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالموصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.
4. قيام المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات الوطنية، يدفع الشركات الوطنية نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها من خلال إكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية.
5. إضافة الإستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لإقتصاديات البلدان النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الإستثمارات أو إعادة إستثمار عوائدها، وإمكانية إسهام تلك الإستثمارات في علاج الإختلال الهيكلي لإقتصاديات البلدان النامية، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام الإقتصاديات الحديثة.<sup>16</sup>
6. سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة، إذ تؤدي هذه الإستثمارات إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة على شكل ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح تزيد من إمكاناتها على الإنفاق ومن ثم سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.
7. دعم ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، لأن الآثار الأولية على ميزان المدفوعات تكون إيجابية نتيجة زيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، فضلا عن أن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة الصادرات.

<sup>15</sup> قويدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2010-2011، ص100.

<sup>16</sup> بلخلفة هشام، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، سنة 2017-2018، ص76.

8. إرتفاع الدخل في الدول المضيفة نتيجة للإستثمارات الأجنبية، مما يعني وضع الدولة على مسار أعلى للنمو الإقتصادي.
9. يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الإجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الإستثماري وتوصيل شبكات المياه والكهرباء إلى غيرها من خدمات، كما قد يترتب على الإستثمار الأجنبي إنخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.
10. يساهم في إيجاد مجموعة من علاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه مما يترتب عليه زيادة القيمة المضافة ورفع معدلات التشغيل في الإقتصاد المضيف.
11. تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تطوير وتنمية القدرات الإنتاجية وزيادة حجمها وتعزيز القدرات التساومية والتنافسية في السوق الداخلية والخارجية.
12. يساهم في بناء وتنمية مستويات إنتاجية جديدة من حيث الكم والنوع ورفع إنتاجية العمالة الوطنية وتنويع المنتجات، وإتاحة فرص وبدائل متعددة أمام المستهلك للإختيار بينها.<sup>17</sup>

### الفرع الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تحديد عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره السلبية على الدول المضيفة بما يأتي:

1. يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات بشكل سلبي حيث أن نشاط الشركات المتعددة الجنسية سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة من سلع وسيطة وخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ بتحويل أرباحها للخارج، زيادة على ذلك الفوائد المدفوعة للتمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج، والدفع مقابل براءات الإختراع والمعونة الفنية.
2. بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسية وشبكة الإتصال الواسعة بالأسواق الدولية، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانيات ومن هذه الممارسات قيام الشركة بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية أو لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفق ما يسمى ( الشروط التقليدية)، هذه الممارسات تدفع الشركة الأم لإتخاذ إجراءات وقائية.<sup>18</sup>

<sup>17</sup> بلخلفة هشام، نفس المرجع، ص77.

<sup>18</sup> نفس المرجع، ص78.

3. إن الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة، ذلك كون التكنولوجيا ليست منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة إستخدامها دون مقابل، بل تتطلب إمكانية مادية تتناسب مع جدوى التكنولوجيا، قد تدفع للشركات الأجنبية مبالغ كبيرة لقاء هذه التكنولوجيا.
4. يمكن أن تؤدي هذه الإستثمارات إلى منافسة الصناعات المحلية التي هي في مركز تنافسي ضعيف مما قد ينتج عنه كساد أو إنهيار الصناعة الوطنية الناشئة أو صغيرة الحجم.
5. في بعض الحالات لا يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر دورا ملحوظا في مجال تدريب العمالة المحلية بسبب ضالة فرص العمل التي تنتجها تلك الإستثمارات لإستعمالها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.
6. الآلات و المعدات والأساليب الإنتاجية التي تتميز بكثافة رأسمالية التي تستخدمها فروع الشركات قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلدان النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة، خاصة إذا تم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسب مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية إلا في حالات قليلة.<sup>19</sup>

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة من الوسائل التي تمكن الدول من الحصول على التكنولوجيا الحديثة و تحسين ميزان مدفوعاتها إلا أنه لا يمكن إعتباره الأفضل لإرتفاع تكاليفه و قد يتسبب في سيطرة المستثمر الأجنبي على اسواق الدول النامية، وبالرغم من ذلك لا يمكن القول بأنه يجب الإبتعاد عنه لوجود مجموعة من الإيجابيات فيه تخدم الدول النامية يمكن الإستفادة منه من خلال سن مجموعة قوانين وتشريعات تنظم العلاقة مع تلك الإستثمارات وتحمي مصالح الشعب ومقدراته.

### المبحث الثاني: دراسة قياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

في هذا المبحث سوف نقدم دراسة إحصائية قياسية لأثر المتغيرات التي ذكرناها في الجانب النظري على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع محاولة النموذج المناسب للتقدير.

#### المطلب الأول: تقديم وتعريف متغيرات الدراسة.

قمنا بإختيار بعض المتغيرات التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر بناء على الدراسات النظرية التي قدمناها في أول فصل.

إعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي إستخرجنا إحصائياتها من البنك الدولي من سنة 1987 إلى 2018:

<sup>19</sup> بلخلفة هشام، نفس المرجع، ص79-80-81.

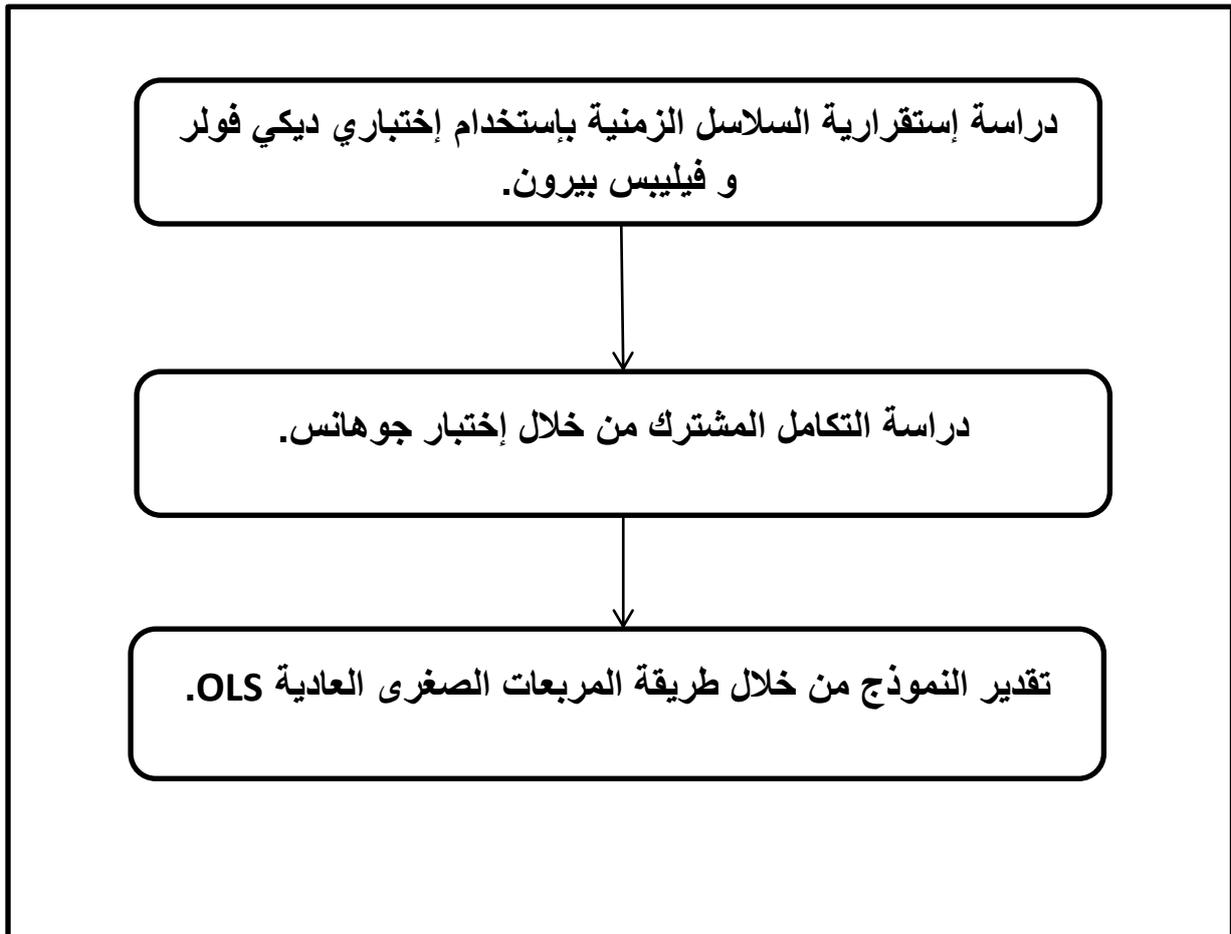
المتغير التابع هو الإستثمار الأجنبي المباشر ورمزنا له ب IDE:  
المتغيرات المستقلة هي:

- الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، ورمزنا له ب GDP.
- التضخم أسعار المستهلك (سنوي %)، ورمزنا له ب INF.
- سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي)، ورمزنا له ب EXC.

المطلب الثاني: الأسلوب القياسي المتبع للدراسة.

تقوم دراستنا بناء على المخطط التالي:

الشكل رقم (3.3): مخطط يوضح الطريقة المتبعة لدراسة المتغيرات.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

أولاً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.

تعتبر أول مرحلة في دراسة تقلبات أي ظاهرة إقتصادية من خلال التأكد من وجود إتجاه عام في السلسلة الزمنية، أي إستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، حيث أنها تحدد الطريقة المتبعة في تقدير النموذج.

وقد إعتدنا في هذه المرحلة على إختبارين لدراسة السلاسل الزمنية المحددة سابقاً:

**1.1 إختبار ديكي\_فولر (Dickey-Fuller (DF):** لقد جرت العادة على إجراء إختبار Dicky\_fuller بإستخدام عدد من صيغ الإنحدار تتمثل في:

$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

وإذا وضعنا  $\lambda = \emptyset - 1$  تصبح:

$$(1) \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$(2) \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$(3) \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b1 + \varepsilon_t$$

حيث أن إختبار الفرضية  $H_0 : \lambda = 0$  هو نفسه إختبار الفرضية  $H_0 : \emptyset = 1$  مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت  $c$  في الصيغة (2)، وإدخال الإتجاه العام يتمثل في الزمن  $t$  في الصيغة (3).

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاثة تكون الفروضيات من الشكل:

$$H_0 : \lambda = 0 \quad (\emptyset = 1)$$

$$H_1 : \lambda \neq 0 \quad (\emptyset \neq 1)$$

إن مبدأ هذا الإختبار بسيط هو:

• إذا تحققت الفرضية  $H_0 : \emptyset = 1$  ( $H_0 : \lambda = 0$ ) في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.

- في النموذج (3) إذا قبلنا الفرضية البديلة (  $H_1: \emptyset \neq 1$  ) ، وكانت b معنويا مختلفة عن الصفر، فإن النموذج من النوع TS ويرجع مستقرا بطريقة الإنحدار.<sup>20</sup>

## 2.1. إختبار فيليبس وبيرون Phillips and Perron test :

يعتبر هذا الإختبار غير المعلمي فعالا، حيث يأخذ بعين الإعتبار التباين المشترك الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث إعتد Phillips and Perron نفس التوزيعات المحدودة لإختباري ADF و DF.<sup>21</sup>

ويجري هذا الإختبار من خلال التقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لإختبار Dicky-fuller التي تطرقنا إليها في تعريف هذا الأخير.

الجدول التالي يحتوي على نتائج كل من الإختبارين للسلاسل الزمنية محل الدراسة:

### الجدول رقم (5.3): نتائج إختبار DF و PP عند المستوى:

فيليبس بيرون			ديكي فولر			المتغيرات
القيمة الحرجة 1% 5% 10%	القيمة المحسوبة	النموذج	القيمة الحرجة 1% 5% 10%	القيمة المحسوبة	النموذج	
-3,661661 -2,960411 -2,619160	<u>-2,084366</u>	(1)	-3,661661 -2,960411 -2,619160	<u>-2,199201</u>	(4)	LIDE
-4,284580 -3,562882 -3,215267	<u>-2,897039</u>	(2)	-4,284580 -3,562882 -3,215267	<u>-3,009688</u>	(5)	
-2,641672 -1,952066 -1,610400	<u>-0,394286</u>	(3)	-2,641672 -1,952066 -1,610400	<u>-0,151671</u>	(6)	
-3,661661 -2,960411 -2,619160	<u>-3,735185</u>	(1)	-3,679322 -2,967767 -2,622989	<u>-1,550382</u>	(4)	GDP
-4,284580 -3,562882 -3,215267	<u>-3,775404</u>	(2)	-4,309824 -3,574244 -3,221728	<u>-1,352832</u>	(5)	
-2,641672 -1,962066 -1,610400	<u>-1,689418</u>	(3)	-2,647120 -1,952910 -1,610011	<u>-0,771268</u>	(6)	
-3,661661 -2,960411	<u>-1,711492</u>	(1)	-3,661661 -2,960411	<u>-1,581717</u>	(4)	

<sup>20</sup> شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص208-209.

<sup>21</sup> نفس المرجع، ص212.

\* القيم الجدولية ل DF و PP تم إحتسابها ضمن مخرجات الإفيوز 8 المستخدم في هذه الدراسة ، وتختلف هذه القيم حسب عدد حدود الفرق المبطل الداخلة في النموذج، والتي قد تم حسابها وفق معيار SCHAWRS بحد أقصى 7 فترات.

-2,619160			-2,619160			<b>INF</b>
-4,284580	<u>-2,284567</u>	(2)	-4,284580	<u>-2,163898</u>	(5)	
-3,562882			-3,562882			
-3,215267			-3,215267			
-2,641672	<u>-1,237765</u>	(3)	-2,641672	<u>-1,180520</u>	(6)	<b>EXC</b>
-1,950266			-1,950266			
-1,610400			-1,610400			
-3,661661	<u>-0,690694</u>	(1)	-3,670170	<u>-0,903412</u>	(4)	
-2,960411			-2,963972			<b>EXC</b>
-2,619160			-2,621007			
-4,284580	<u>-1,568235</u>	(2)	-4,309824	<u>-1,726208</u>	(5)	
-3,562882			-3,574244			
-3,215267			-3,221728			
-2,641672	<u>2,018423</u>	(3)	-2,644302	<u>-1,481851</u>	(6)	
-1,952066			-1,952473			
-1,610400			-1,610211			

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على مخرجات الإفيوز 8.

بعد إجراء الإختبارين لوحظ أن السلاسل أو المتغيرات محل الدراسة كلها غير مستقرة عند المسنوى، من خلال ملاحظة القيم المحسوبة التي تبين أنها أقل من القيم الحرجة 5% 10% ، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  التي تنص على وجود جذر الوحدة ونرفض الفرضية البديلة  $H_1$  وبالتالي السلاسل غير مستقرة عند المسنوى.

نأخذ الفرق الأول للسلاسل السابقة ونعيد تطبيق نفس الإختبارين لتتحصل على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(6.3): نتائج إختبار DF و PP عند الفرق الأول:

-3,670170	<u>-11,371217</u>	(1)	-3,689194	<u>-4,450985</u>	(4)	<b>LIDE</b>
-2,963972			-2,971853			
-2,621007			-2,625121			
-4,296729	<u>-10,95847</u>	(2)	-4,374307	<u>-4,429514</u>	(5)	<b>LIDE</b>
-3,568379			-3,603202			
-3,218382			-3,238054			
-2,644302	<u>-8,858336</u>	(3)	-2,644302	<u>-6,017101</u>	(6)	<b>LIDE</b>
-1,952473			-1,952473			
-1,610211			-1,610211			
-3,670170	<u>-8,462786</u>	(1)	-3,670170	<u>-8,462786</u>	(4)	<b>GDP</b>
-2,963972			-2,963972			
-2,621007			-2,621007			
-4,296729	<u>-9,646145</u>	(2)	-4,296729	<u>-8,536518</u>	(5)	<b>GDP</b>

-3,568379			-3,568379			
-3,218382			-3,218382			
-2,644302	<u>-8,597614</u>	(3)	-2,644302	<u>-8,597614</u>	(6)	
-1,952473			-1,952473			
-1,610211			-1,610211			
-3,670170	<u>-5,840257</u>	(1)	-3,670170	<u>-5,851630</u>	(4)	INF
-2,963972			-2,963972			
-2,621007			-2,621007			
-4,296729	<u>-5,781931</u>	(2)	-4,296729	<u>-5,788164</u>	(5)	
-3,568379			-3,568379			
-3,218382			-3,218382			
-2,644302	<u>-5,933363</u>	(3)	-2,644302	<u>-5,954388</u>	(6)	
-1,952473			-1,952473			
-1,610211			-1,610211			
-3,670170	<u>-3,873695</u>	(1)	-3,670170	<u>-3,935388</u>	(4)	EXC
-2,963972			-2,963972			
-2,621007			-2,621007			
-4,296729	<u>-3,803818</u>	(2)	-4,296729	<u>-3,871251</u>	(5)	
-3,568379			-3,568379			
-3,218382			-3,218382			
-2,644302	<u>-2,973904</u>	(3)	-2,644302	<u>-3,004392</u>	(6)	
-1,952473			-1,952473			
-1,610211			-1,610211			

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على مخرجات الإفيوز 8.

بعد إجراء الإختبارين نلاحظ إستقرارية كل السلاسل الزمنية، من خلال القيم المحسوبة التي تبين أنها أكبر من القيم الحرجة 10% 5% 1%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، وبالتالي السلاسل محل الدراسة مستقرة في الفرق الأول.

ثانيا: إختبار التكامل المشترك.

تعتبر ثاني خطوة التي من خلالها نجري إختبار التكامل المشترك لجوهانسن، للتحقق من وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية المستقرة عند نفس الدرجة، ويتم ذلك من خلال تطبيق إختبارين وهما إختبار الأثر والقيمة الذاتية العظمى:

1.2. إختبار الأثر: يتم إختبار فرضية أن هناك أكثر من  $q$  شعاع للتكامل مقابل النموذج العام الغير مقيد  $r = q$  ويتم حساب هذا الإختبار وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$$

T: حجم العينة

R: عدد أشعة التكامل المشترك

$\lambda$ : أصغر قيم للأشعة الذاتية p-r

حيث يتم إختيار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك  $r \geq$  مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن  $r =$  (حيث  $r = 0,1,2$ ).

## 2.2. إختبار القيمة الذاتية العظمى:

ويتم إحتساب هذه الإحصائية وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \lambda_i)$$

حيث يتم إختبار فرضية العدم أن عدد أشعة التكامل المشترك  $r =$  مقابل الفرضية البديلة أن عدد أشعة التكامل المشترك  $r + 1 =$ .

ندخل اللوغاريتم على المتغير التابع دون المتغيرات المستقلة لتجنب عدم تجانس البيانات لتتحصل على النموذج النص لوغاريتمي:

$$F_{IDE} = f(GDP, EXC, INF)$$

$$F_{Lide} = a_1 gdp + a_2 exc + a_3 inf + \varepsilon_t$$

$$t = 1987 \dots \dots \dots 2018$$

قبل القيام بإختبار التكامل المشترك لجوهانسن ، يجب تحديد فترات الإبطاء P لسيرورة VAR من خلال ثلاث معايير تتمثل في: HQ, Akaike, Schwars يتم إختيار الفترة الأقل إبطاء من قيم المعايير السابقة، حيث كانت مخرجات الإفيوز كما يلي:

## الجدول رقم(7.3): نتائج المعايير HQ و SC و AIC.

التأخير	AIC	SC	HQ
0	24,9910	25,18592	25,05887
1	20,90145	21,83558	21,20029
2	21,06320	22,74464	21,60111

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامادا على مخرجات الإفيوز 8.

<sup>22</sup> عبد الغني دادن، راضية كروش، دراسة محددات تكامل الأسواق المالية حالة دول شمال إفريقيا، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد6، تصدر عن مخبر العولمة والسياسة الاقتصادية جامعة الجزائر، ص53-54.

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن  $P = 1$  يمثل الفترة الأقل إبطاء مقارنة بالفترات الأخرى وعليه فإن فترة الإبطاء هي  $P = 1$ .

نتائج إختبار الأثر كانت كالتالي:

**الجدول رقم (8.3): نتائج إختبار الأثر.**

الإحتمال	القيمة الحرجة 0,05	إحصائية الأثر	الفرضية الصفرية
0,0007	47,85613	64,23211	لا يوجد تكامل مشترك
0,0046	29,79707	37,96383	يوجد على الأقل تكامل مشترك واحد
0,1300	15,49471	12,60718	يوجد على الأقل 2 تكامل مشترك
0,3972	3,841466	0,813212	يوجد على الأقل 3 تكامل مشترك

**المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الإفيوز 8.**

نقوم برفض الفرضية الصفرية حينما لا نجد تكامل مشترك ونجد تكامل مشترك واحد، حيث تكون إحصائية الأثر أكبر من القيم الحرجة والإحتمالات أقل من مستوى المعنوية 5%، ونقوم بقبول الفرضية الصفرية حينما نجد على الأقل 2 أو 3 أو 4 تكاملات، وإحصائية الأثر أقل من القيمة الحرجة والإحتمالات أكبر من مستوى المعنوية 5%.

أما نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى كانت نتائجه كالتالي:

**الجدول رقم (9.3): نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى.**

الإحتمال	القيمة الحرجة 0,05	إحصائية الأثر	الفرضية الصفرية
0,0729	27,58434	26,26829	لا يوجد تكامل مشترك
0,0120	21,13162	25,35664	يوجد على الأقل تكامل مشترك واحد
0,1186	14,26460	11,79379	يوجد على الأقل 2 تكامل مشترك
0,3672	3,841466	0,813212	يوجد على الأقل 3 تكامل مشترك

**المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الإفيوز 8.**

نقوم برفض الفرضية الصفرية حينما لا نجد تكامل مشترك واحد، لأن إحصائية الأثر أكبر من القيم الحرجة والإحتمالات أقل من المستوى المعنوية 5%، ونقوم بقبول الفرضية الصفرية حينما نجد على الأقل 2 أو 3 أو 4 تكاملات مشتركة لأن إحصائية الأثر أقل من القيم الحرجة والإحتمالات أكبر من مستوى المعنوية 5%.

من خلال ما سبق نستنتج أن الإستثمار الأجنبي المباشر متكامل متكامل متزامن مع بقية المتغيرات، حيث بلغ عدد متجهات التكامل المتزامن بالنسبة لإختبار إحصائية الأثر هو  $r=2$ ، أما إختبار القيمة الذاتية العظمى  $r=1$ ، ومن هنا يمكن تحديد النموذج المعتمد للدراسة المتمثل في نموذج المربعات الصغرى العادية.

**المطلب الثالث: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية.**

بعد تقدير الشكل النصف لوغاريتمي تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (10.3): متغيرات النموذج إحصائيا.

AIC	$R^2$	T prob	المتغيرات المستقلة	
5,304846	0,420805	0,0001	EXC	1
5,593197	0,227224	0,0058	GDP	2
5,153696	0,502056	0,0000	INF	3
5,304846	0,455885	0,0016 0,1820	EXC GDP	4
5,168957	0,525031	0,2459 0,0002	GDP INF	5
5,030128	0,586576	0,0213 0,0019	EXC INF	6
5,079694	0,591910	0,0410 0,5501 0,0049	EXC GDP INF	7

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الإفيوز8.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن النموذج المناسب أو السليم هو النموذج رقم 6 لأن المتغيرات المستقلة فيه أقل من القيمة الحرجة 5% وبنسبة أكثر خلال تحليل هذا النموذج: النموذج التالي: يوضح سعر الصرف ومعدل التضخم وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر.

Dependent Variable: LIDE				
Method: Least Squares				
Date: 09/11/20 Time: 15:05				
Sample: 1987 2018				
Included observations: 32				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.800056	1.778913	17.43345	C
0.0213	2.434901	0.020328	0.049496	EXC
0.0019	-3.410004	0.074416	-0.253760	INF
18.28903	Mean dependent var		0.586576	R-squared
4.305604	S.D. dependent var		0.558064	Adjusted R-squared
5.030182	Akaike info criterion		2.862291	S.E. of regression
5.167594	Schwarz criterion		237.5886	Sum squared resid
5.075730	Hannan-Quinn criter.		-77.48291	Log likelihood
1.730713	Durbin-Watson stat		20.57295	F-statistic
			0.000003	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الإفيوز 8.

$$LIDE = 17.4334453668 + 0.0494964500154*EXC - 0.253759881199*INF$$

هذا النموذج يوضح مايلي:

C: يمثل المتغير الثابت.

R-Squared: يمثل معامل التحديد ( $R^2$ ).

Adjusted R-squared: يمثل معامل التحديد المعدل ( $\bar{R}^2$ ).

Durbin-Watson static: يمثل إحصائية دوربين واتسون (D.W).

F-Statistic: تمثل إحصائية فيشر المحسوبة ( $F_{cal}$ ).

F-prob: تمثل إحصائية فيشر.

t: تمثل إحصائية ستيودنت لكل معلمة.

ويمكن ترجمة الجدول من خلال الشكل التالي:

$$LIDE = 17.4334453668 + 0.0494964500154*EXC - 0.253759881199*INF$$

$T_{\beta}$	(0,0000)	(0,0213)	(0,0019)
$(R^2): 0,58$	$F_{cal}: 20,57$	prob-F: 0,000003	DW: 1,730 N:32 $\bar{R}^2: 0,55$

المطلب الرابع: دراسة النموذج المقدر إحصائياً.

يتم دراسة النموذج المقدر إحصائياً من خلال مايلي:

- إختبار معنوية المعالم: يتم ذلك من خلال إحصائية ستيودنت بقبول أحد الفرضيتين ورفض الأخرى لكل معلمة.

$$H_0: \beta_i = 0 \quad \text{الفرضية العدمية:}$$

$$H_1: \beta_i \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة:}$$

يمكن توضيح نتائج هذا الإختبار في الجدول الموالي حيث أن قيم  $T_{cal}$  إستخرجت من جدول ستيودنت عند مستوى المعنوية 5% بدرجة حرية (N-K) والتي تساوي (3-29=32).

الجدول رقم (11.3): معنوية المعالم.

القيم الجدولية ( $T_{tab}$ )	القيم المحسوبة ( $T_{cal}$ )	المعلمات ( $\beta_i$ )	المتغيرات
2,04	9,80	$\beta_0$	الثابت C
2,04	2,43	$\beta_1$	EXC
2,04	-3,41	$\beta_2$	INF

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات الإفيوز 8.

✓ بمأن  $tProb_{B1} = 0,0213 < 0,05$  و  $t_{cal} > t_{tab}$  فإننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  ومنه فإن المعلمة ذات معنوية إحصائية.

✓ بمأن  $tProb_{B2} = 0,0019 < 0,05$  و  $t_{cal} > t_{tab}$  فإننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  ومنه فإن المعلمة ذات معنوية إحصائية.

• إختبار معنوية النموذج ككل: يتم ذلك من خلال مجموعة نقاط تتمثل في التالي:

✓ معامل التحديد  $R^2$ : القيمة المتحصل عليها تقدر ب  $R^2 = 0,58$  حيث أن 58% من متغيرات الإستثمار الأجنبي المباشر تفسرها المتغيرات المستقلة في النموذج، والباقي 42% تفسرها عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

✓ قيمة فيشر:  $F_{cal} = 20.57 > F_{tab}$

✓ يشير كل من معامل التحديد وإختبار فيشر على قدرة النموذج التفسيرية على شرح الإستثمار الاجنبي المباشر الأمر الذي يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر هذا الأخير في المدى الطويل.

✓ النموذج سليم ويمكن إستخدامه في التنبؤ.

### تحليل النموذج:

#### أولاً: التحليل النظري.

نظرنا لهيكل الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقات وأيضا إلى مجهودات الجزائر في جذب الإستثمارات الأجنبية من خلال القوانين والقواعد التي سنتها، وبالرغم من ذلك فإن الإستثمار الأجنبي لم يصل للمستوى المطلوب.

#### ثانياً: التحليل الإقتصادي.

حسب النموذج المقدر يمكن إستخلاص العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في مايلي:

**سعر الصرف:** له إشارة موجبة في المعادلة أي أن علاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر طردية أي أن الأثر الحدي له إذا تغير ب 0,049 وحدة واحدة، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير ب 0,049 وحدة واحدة، الأمر الذي يفسر أن سعر الصرف أكثر المتغيرات تأثيراً على الإستثمار الأجنبي المباشر فالآثار قد تختلف سواء في حالة إنخفاض قيمة العملة أو ارتفاعها.

**التضخم:** له إشارة سالبة في المعادلة أي أن علاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر علاقة عكسية أي أن الأثر الحدي له إذا تغير ب 0,25- وحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير ب 0,25- وحدة واحدة، لأنه كلما زادت معدلات التضخم كلما أشارت لعدم إستقرار السياسة الإقتصادية ككل، الأمر الذي يؤدي بالإستثمارات إلى مواجهة حالة نقصان بسبب عدم الإستقرار الإقتصادي الذي يعتبر عائق من عوائق جذب الإستثمارات الخارجية.

وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات المستقلة و المتغير التابع، التي تم إستنتاجها من الدراسة الإقتصادية من خلال تقدير النموذج التي تعكس معنوية المتغيرات التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على بعضها.

أيضا الناتج المحلي الإجمالي قد لعب دور في تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث أنه يعتبر متغير يدل على إمكانيات والقدرات التي تتمتع

بها الدولة حيث كلما كان معدله في تزايد كلما كان الإقتصاد القومي جاذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

### خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية قياسية للإستثمار الأجنبي المباشر، تطرقنا في الدراسة التحليلية إلى تطورات القوانين الخاصة بالإستثمار في الجزائر التي عرفت تحسن خلال مختلف الحقبات الزمنية أيضا إلى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في التنمية الإقتصادية، وأخيرا إلى مزاياه وعيوبه.

أما في الدراسة القياسية حاولنا دراسة أثر المتغيرات الإقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال نموذج المربعات الصغرى العادية OLS لمعرفة طبيعة العلاقة في المدى الطويل.

وتبين لنا من خلال نتائج الدراسة القياسية:

- توجد علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير.
- توجد علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، أي أن الأثر الحدي له إذا تغير ب 0,049 وحدة واحدة، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير ب 0,049 وحدة واحدة .
- توجد علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتضخم، أي أن الأثر الحدي له إذا تغير ب 0,25- وحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير ب 0,25- وحدة واحدة.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي ليست له معنوية.
- نموذج المربعات الصغرى العادية يسمح لنا بقياس أثر هذه المتغيرات على الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل هذا ما يشير به كل من معامل التحديد وإختبار فيشر على قدرة النموذج التفسيرية على شرح الإستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر هذا الأخير في المدى الطويل.

الخطتمة

## الخاتمة:

لقد تعاضم دور الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الإقتصادية وتحقيق أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية، والتقليل من معدلات البطالة إضافة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا والخبرات، مما أدى بالكثير من الإقتصاديين للقيام بدراسة هذه الظاهرة الإقتصادية.

تمثلت الدراسة خلال هذا البحث في محاولة قياس أثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة سابقا و المتمثلة في ما هو أثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1987-2018؟ وعليه ضمن الخاتمة سيتم عرض النتائج المتوصل إليها والتوصيات والآفاق.

وفيما يلي سيتم عرض بعض النتائج المتوصل إليها:

- ✓ بعد دراسة إستقرارية المتغيرات محل الدراسة تبين أنها غير مستقرة عند المستوى.
- ✓ عند إجراء الفرق الأول إستقرت السلاسل الخاصة بمتغيرات الدراسة.
- ✓ كانت نتائج إختبار التكامل المشترك تبين وجود تكامل متزامن بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات الدراسة.
- ✓ بعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية تبين أن النموذج سليم إحصائيا.
- ✓ أظهر إختبار Breush-Godfrey أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- ✓ يبين التكامل المتزامن في إختبار التكامل المشترك أن المتغيرات لها علاقة توازنية قصيرة المدى بإستثناء نمو الناتج المحلي الإجمالي.

## نتائج إختبار الفرضيات:

1. الإستثمارات التي سجلتها الجزائر في آخر السنوات الماضية خاصة في القطاع الصناعي التي إمتصت نسبة معقولة من البطالة إضافة إلى تحقيق نمو إقتصادي متواضع مقارنة بالسنوات السابقة، الأمر الذي يتوافق مع الفرضية الأولى في دراستنا.
2. لا توجد علاقة إحصائية بين بعض المتغيرات الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر، حيث من خلال النموذج المعتمد في دراستنا نقبل هذا الفرض، ونرفض الفرض البديل الذي يؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الإقتصاد الكلي والإستثمار الأجنبي المباشر.

3. أكدت الدراسة من خلال النموذج المعتمد و الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتضخم وهذا ما يتوافق مع الفرضية الثالثة في دراستنا.

4. من خلال دراستنا تبين أن تدفقات الإستثمارات الأجنبي المباشرة في الجزائر تعتمد على سعر الصرف والتضخم وفقا للنموذج الخطي وهذا ما يتعارض مع آخر فرضية في دراستنا.

### الإقتراحات:

- إختيار متغيرات أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر و دراستها قياسيا لمعرفة طبيعة العلاقة بينهم في أقصر وأطول مدى.
- تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر بمحاربة الفساد والبيروقراطية ومعالجة الجوانب المؤدية لنفوره.
- إعطاء أهمية كبيرة للتكنولوجيا الحدية والإعلام والإتصال، وتحسين مستويات الشركات لإكتساب الخبرات.
- تشجيع مختلف أنواع الإستثمارات الخارجية للإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية.
- إعطاء أهمية كبير للدراسات القياسية والعلمية التنبؤية في مختلف الظواهر الإقتصادية.

### آفاق الدراسة:

- دراسة قياسية لعلاقة الإستثمار الأجنبي المباشر مع متغيرات الإقتصاد الكلي.
- تقدير معادلة الإستثمار الخارجي في الإقتصاد الجزائري.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### الكتب:

1. أشرف عبد الفتاح أبو المجد، التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الإقتصادية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2015.
2. إلهام وحيد دحام، فعالية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013.
3. حسينة حوحو، الزكاة ودورها الإقتصادي، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
4. زينب صالح الأشوح، الإقتصاد الإسلامي وتأصيله للنظريات والنظم الإقتصادية المعاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2018.
5. شيخي محمد، طرق الإقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.
7. عبد الرحيم فؤاد فارس، فراس أكرم الرفاعي، مدخل إلى الأعمال الدولية، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
8. عبد الله الحرثسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
9. عقيل كريم زغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
10. عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الإستثماري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2012.
11. كاكاي عبد الكريم، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2013.
12. محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وآثارها على النمو الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.
13. مصطفى يوسف كافي، إدارة الاعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، سوريا، 2017.

## الأطروحات:

1. أحمد أشرف هلال، دليل إجراءات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الرياض، 2013.
2. بلخفة هشام، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، سنة 2017-2018.
3. بوجمعة بلال، أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2008.
4. تسنيم عز الدين، وداعة الله سعيد، محددات الإستثمار الأجنبي في السودان (1990-2015)، مذكرة ماجستير للعلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية، كلية الدراسات العليا، السودان، 2017.
5. خالص سهام، أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر، جامعة أم البواقي، 2015.
6. داودي محمد، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2007، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، 2011.
7. رائدة شحدة محمد الدودة، الإستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1995-2007)، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، 2010.
8. زيقم إيمان، دراسة قياسية لمحددات الإستثمار في الجزائر خلال الفترة 1985-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016/2017.
9. سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات على الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مقدمة كجزء لمتطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة سطيف 2010.
10. سمية ولد بوله، أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019.
11. قبائلي الحاجة، محددات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2002-2015)، مجلة دفاتر بوداكس، جامعة وهران 2، العدد 07، مارس 2017.
12. قويدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2010-2011.
13. نورية عبد محمد، أثر الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للفترة (1992-2010)، مذكرة دكتوراه مقدمة إلى جامعة سانت كليمنتس، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
14. هالة بوعون، تحليل وتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال فترة (2008-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.

## الملتقيات:

1. أمال تحنوني، بلال ملاحسو، الإتجاهات المعاصرة لواقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المحلي والدولي وأثره على التنمية الإقتصادية، مداخلة مقدمة في ملتقى الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، الجزائر، 18-19 نوفمبر 2015.
2. تشام فاروق، مقال بعنوان الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الإقتصادية، محاضرات الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري، جامعة السانبا وهران، <http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t19937>.

## المجلات:

1. حسين عباس، حسين الشمري، الإستثمار الأجنبي في الدول العربية ودوره في نمو بعض القطاعات الإقتصادية، مصر حالة دراسية للفترة (1991-2004)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2015.
2. رجاء عبد الله عيسى سالم، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للفترة (1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة البصرة، السعودية، المجلد 13، العدد 3، 2011.
3. عبد الرسول، عبد الرزاق الموسوي، تحليل العوامل المؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (2002-2011)، مجلة أهل البيت، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، العدد 15، 2013.
4. عبد الغني دادن، راضية كروش، دراسة محددات تكامل الأسواق المالية حالة دول شمال إفريقيا، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 6، تصدر عن مخبر العولمة والسياسة الإقتصادية جامعة الجزائر.
5. مشير الوردي، أثر بعض متغيرات الإقتصاد الكلية للإتحاد الأوروبي على إقتصاديات بلدان إتحاد المغرب العربي (الجزائر-المغرب) للفترة 1970-2012، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة شهيد لخضر، الوادي، العدد 10، الجزء 1، 2017.
6. نور الدين يوسف، أثر السياسات الضريبية على الإستثمار، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، 2016.

## الأوامر والمراسيم والقوانين:

1. الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار، عدد 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
2. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 01-281 المتعلق بتشكيل المجلس الوطني للإستثمار وتنظيمه وسيره، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006.
3. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-355 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
4. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 06-356 المتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتطويرها وسيرها، العدد 64، الصادرة بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
5. الجريدة الرسمية، قانون 63-277 المتعلق بقانون الإستثمار، عدد 53، الصادرة في 2 أوت 1963.
6. الجريدة الرسمية، قانون 82-11 المتعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني، العدد 34، الصادرة، بتاريخ 24 أوت 1982.

# قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

## الملاحق:

### الملحق رقم 1-1 : السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

inf	int	exc	gdp	ln ide	ide	
7,44126091	-4,4486683	4,84974167	-0,6999975	15,1269569	3711537,9	1987
5,91154496	-4,6404903	5,91476667	-1,0000055	16,3818639	13018265	1988
9,30436126	-8,054992	7,60855833	4,40000216	16,3080254	12091646,8	1989
16,6525344	-17,088644	8,95750833	0,80000058	12,7216307	334914,564	1990
25,8863869	-29,777373	18,472875	-1,2000006	16,2698451	11638686,5	1991
31,6696619	-11,421765	21,836075	1,8000023	17,2167079	30000000	1992
20,5403261	-4,9500138	23,3454067	-2,1000001	6,90775528	1000	1993
29,0476561	-13,747008	35,0585008	-0,8999966	6,90775528	1000	1994
20,7796265	-7,9021659	47,6627267	3,79999479	6,90775528	1000	1995
18,6790759	-4,0492074	54,7489333	4,09999847	19,4139325	270000000	1996
5,73352276	8,13664538	57,70735	1,09999994	19,3761922	260000000	1997
4,95016164	15,1040086	58,7389583	5,10000361	17,9198055	60600000	1998
2,6455113	-0,0959843	66,573875	3,20000155	19,4908936	291600000	1999
0,33916319	-10,331844	75,2597917	3,8	19,4506572	280100000	2000
4,2298835	10,0155349	77,2150208	3	20,8304197	1113105541	2001
1,41830192	7,16819758	79,6819	5,6	20,7862031	1064960000	2002
4,26895396	-0,1908179	77,394975	7,2	20,2736607	637880000	2003
3,9618003	-3,7824486	72,06065	4,3	20,5975325	881850000	2004
1,38244657	-6,9975053	73,2763083	5,9	18,5656465	115600000	2005
2,31149919	-2,3019665	72,6466167	1,7	21,3335747	1841000000	2006
3,68799575	1,50643202	69,2924	3,4	21,2460615	1686736542	2007
4,85859063	-6,3397306	64,5828	2,4	19,390932	263860734	2008
5,73706036	21,5693332	72,6474167	1,6	21,73375	2746930734	2009
3,91106196	-6,9932633	74,3859833	3,6	21,5563354	2300369124	2010
4,52421151	-8,6537466	72,9378833	2,9	21,667653	2571237025	2011
8,89145091	0,50666009	77,5359667	3,4	21,1289992	1500402453	2012
3,25423911	8,10166645	79,3684	2,8	21,2491101	1691886708	2013
2,91692692	8,32609813	80,5790167	3,8	21,1302006	1502206171	2014
4,784447	15,4525053	100,691433	3,7	20,1029841	-537792921	2015
6,3976948	6,35302497	109,443067	3,2	21,216903	1638263954	2016
5,59111591	3,15451361	110,973017	1,3	20,9063915	1200965280	2017
4,26999021	0,41226207	116,593792	1,4	21,1329334	1506316880	2018

## الملحق رقم 1-2: إختبار إستقرارية المتغيرات في المستوى:

Group unit root test: Summary				
Series: EXC, GDP, INF, LIDE				
Date: 09/05/20 Time: 11:56				
Sample: 1987 2018				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Obs	Cross-sections	Prob.**	Statistic	Method
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
123	4	0.7511	0.67804	Levin, Lin & Chu t*
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
123	4	0.2393	10.3807	ADF - Fisher Chi-square
124	4	0.3104	9.39104	PP - Fisher Chi-square
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

## الملحق رقم 1-3: إختبار إستقرارية المتغيرات عند الفرق الأول.

Group unit root test: Summary				
Series: EXC, GDP, INF, LIDE				
Date: 09/05/20 Time: 12:06				
Sample: 1987 2018				
Exogenous variables: None				
Automatic selection of maximum lags				
Automatic lag length selection based on SIC: 0				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Balanced observations for each test				
Obs	Cross-sections	Prob.**	Statistic	Method
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
120	4	0.0000	-10.7419	Levin, Lin & Chu t*
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
120	4	0.0000	123.949	ADF - Fisher Chi-square
120	4	0.0000	152.128	PP - Fisher Chi-square
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				

## الملحق 1-4: تحديد فترات الإبطاء.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: EXC GDP INF LIDE						
Exogenous variables: C						
Date: 09/05/20 Time: 20:06						
Sample: 1987 2018						
Included observations: 30						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
25.05887	25.18592	24.99910	845504.2	NA	-370.9865	0
21.20029*	21.83558*	20.90145*	14221.31*	129.1079*	-293.5217	1
21.60111	22.74464	21.06320	17816.01	19.00316	-279.9481	2

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

## الملحق رقم 5.1: إختبار التكامل المشترك جوهانسن.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0007	47.85613	64.23211	0.583392	None *
0.0046	29.79707	37.96383	0.570538	At most 1 *
0.1300	15.49471	12.60718	0.325061	At most 2
0.3672	3.841466	0.813212	0.026743	At most 3

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0729	27.58434	26.26829	0.583392	None
0.0120	21.13162	25.35664	0.570538	At most 1 *
0.1186	14.26460	11.79397	0.325061	At most 2
0.3672	3.841466	0.813212	0.026743	At most 3

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

## الملخص:

يدرس هذا البحث أثر المتغيرات الاقتصادية على الإستثمار الأجنبي المباشر في إقتصاد الجزائر، بإعتباره واحد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي سبيل تعظيم المكاسب التي تتمتع بها الإستثمارات الأجنبية المباشرة للبلد المضيف، عملت الجزائر على توفير مناخ إستثماري ملائم، من خلال تقديم جملة حوافز ومزايا وتأهيل إقتصادها. تهدف هذه الدراسة القياسية لتحليل طبيعة علاقة المتغيرات الاقتصادية بالإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1987-2018، من خلال إعتقاد نموذج المربعات الصغرى العادية OLS ، وبعد مجموعة إختبارات تبين وجود علاقة توتزنية طويلة المدى بين الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والتضخم.

**الكلمات المفتاحية:** الإستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي، النموذج القياسي.

## Résumé:

Cette recherche étudie l'effet des variables économiques sur les investissements directs étrangers dans l'économie de l'Algérie, car il s'agit de l'une des variables économiques les plus importantes qui ont un rôle important dans la réalisation du développement économique et afin de maximiser les gains dont bénéficient les investissements directs étrangers pour le pays d'accueil, l'Algérie a œuvré pour fournir un climat d'investissement approprié, de Cette étude standard vise à analyser la nature de la relation des variables économiques avec l'investissement direct étranger pendant la période 1987-2018, en adoptant le modèle ordinaire des petits carrés OLS, et après une série de tests qui montrent l'existence d'une relation à long terme entre l'investissement direct étranger et le taux de change. Et l'inflation.

**Mots clés:** investissement direct étranger, taux de change, inflation, croissance du PIB, modèle standard.